تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انـــطـــوان شـلـحـت

ممـــــــدوح نـــوفـــل

د. مـسـعـود اغـبـاريـة

فـــــــادي نـــحـــاس

د. حـســام جـريـس

د. خـولـة أبـــو بـكـر

د. أســـعـــد غـــانم

مـــطـــانـــس شـــحـــادة

(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل

بقلم: د. اسعد غانم
امطانس شحادة

مقدمة

الفلسطينيون داخل إسرائيل، هم السكان الاصليون، تحولوا الى أقلية في وطنهم في اعقاب نكبة ١٩٤٨ وهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني والامة العربية، من حيث انتمائهم الوطني والقومي والحضاري والثقافي. لم تعترف اسرائيل لفترة طويلة بهوية المواطنين العرب القومية العربية الفلسطينية. وتعاملت معهم كطوائف دينية وأقليات من جهة، وكرعايا درجة ثانية من جهة أخرى لا كمواطنين متساوي الحقوق. وقد تناولت الكثير من الأدبيات الاكاديمية مسألة تحليل طبيعة النظام السياسي في دولة إسرائيل عامةً، ووضعية الأقلية العربية فيها على وجه التحديد. في السنوات الأخيرة ازداد النقاش حول هذا الامر حدة، وخصوصاً حول العلاقة الوثيقة بين النظام السياسي الاسرائيلي وواقع الفلسطينيين فيها. وقد ساهم عدد لا بأس به من الباحثين العرب في هذا النقاش، وقد كانوا الأكثر نقدا لتحليل النظام الإسرائيلي وأساليب تعامله مع أبناء الأقلية وابرزوا إشكاليات وتناقضات نظام الحكم، وتطرقوا بشكل مفصل لتحليل الديمقراطية اليهودية الى عناصرها المكونة.[١] من بين هذه النظريات نظرية الأثنوقراطية (يفتحئيل وغانم، ٢٠٠٤؛ غانم ٢٠٠٥) التي تبرز هيمنة المجموعة الأثنية اليهودية في دولة إسرائيل وتكريس دونية الأقلية الفلسطينية.[٢] ويرى البعض بأن العلاقة بين الطبيعة الكولونيالية والديمقراطية هي التناقض البنيوي الأول للديمقراطية الإسرائيلية، ومسألة العلاقة بين الأمة والقومية والدين والمواطنة هي منبع التناقض البنيوي الثاني في الديمقراطية اليهودية. فدولة إسرائيل ليست

---

[١] للتوسع راجع ايليا زريق، ١٩٩٧؛ ايان لوستك ١٩٨٥. وبشارة ١٩٩٣.

[٢] لمراجعة النظريات والأدبيات في هذا المجال يمكن مراجعة، غانم ٢٠٠٥.

يهودية فقط بحكم الأغلبية اليهودية فيها، بل أيضاً بحكم كونها دولة اليهود. أي أن إسرائيل بحكم رؤيتها وتعريفها لذاتها ليست دولة جزء كبير من مواطنيها، وهي في الوقت ذاته دولة كثيرين ليسوا مواطنين فيها بعد. ومن هنا تنتج إشكاليات الديمقراطية اليهودية. الإشكالية الأولى هي إشكالية عدم تمكن الدولة من تحقيق المساواة؛ أما الإشكالية الثانية فهي إشكالية المواطنة المؤدلجة، المواطنة الصهيونية (بشارة، ٢٠٠٥).

تدعم مجريات الامور في السنوات الأخيرة تلك الادعاءات، اذ بدا واضحا من تعامل الدولة مع أبناء الأقلية والاقتراحات لطردهم من بلادهم بصيغة او بأخرى (نحو: تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية)؛ الاستهتار وتغاضي الدولة على قتل العرب؛ والسياسات الهادفة لضمان أغلبية يهودية مطلقة على حساب حقوق المواطنين العرب، بدا واضحا ان دولة إسرائيل لا ترى فيهم مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي في افضل الحالات بل أعداء في حالات اخرى.

في تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٤ رصدنا ابرز المتغيرات المتعلقة بوضعية الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، نحو: المساس بالمكانة القانونية؛ تنامي مظاهر العنصرية الممأسسة والشعبوية، قوننة العنصرية وشرعنتها؛ الأوضاع الاقتصادية ومظاهر الفقر والبطالة؛ أوضاع السلطات المحلية العربية وأبرز ملامح المجتمع المدني، والحركات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلية العربية في إسرائيل. وكنا قد أبرزنا تأثير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل على جميع هذه النواحي.

من الواضح أن معظم ميزات التقرير السابق لن تغيب عن هذا الحالي، فدولة إسرائيل ما فتئت تبذل الجهود لترسيخ دونية الأقلية الفلسطينية سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، وما زالت تمارس كافة الوسائل لإعاقة بناء المؤسسات الوطنية والسياسية، وتحاول بشتى الطرق العمل على شرذمة أبناء الأقلية لتتفرد بفئاتها المختلفة. وبات واضحا لكل متابع للشؤون الإسرائيلية أن المؤسسة الإسرائيلية تهدف إلى ترسيخ تبعية الأقلية الفلسطينية بدولة إسرائيل في كافة مجالات الحياة من جهة، وتضييق الحيز المعيشي وهامش الحراك السياسي والاقتصادي من الناحية الأخرى.

بغية تبيين أبرز التغييرات في العام ٢٠٠٥، من الأهمية بمكان التوقف عند بعض المفاصل المركزية في بلورة الثقافة السياسية لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل في السنوات الأربع الأخيرة، وتبيان آثارها على تعامل المؤسسات الإسرائيلية وصناع القرار ورجالات السياسة، والسواد الأعظم من المواطنين اليهود، مع أبناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ومن أبرز تلك الملامح كان تبلور صيغة واضحة لايديولوجيا مهيمنة (على الرغم من عدم وجود حزب مهيمن في هذه المرحلة)،[٣] تعني فيما تعني، إجماعاً والتفافاً صهيونياً حول مسائل أساسية مطروحة على الساحة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. من بين تلك المواضيع قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، أو ما بات يسمى من قبل شرائح صهيونية واسعة "الخطر الديموغرافي" وضرورة الحفاظ على أغلبية يهودية مطلقة في دولة إسرائيل كشرط أساسي وضروري لأمنها.

من إسقاطات حالة الإجماع الصهيوني تلك، نجد محاولات المؤسسة الحاكمة فرض قواعد لعبة جديدة على

---

[٣] نقترح في هذا التقرير التعامل مع الإجماع الصهيوني حول مركبات أساسية في الثقافة السياسية -أبرزها دعم أغلبية اليهود لمشروع حل القضية الفلسطينية من طرف واحد، وترسيم حدود نهائية للدولة- على إنها ايديولوجيا مهيمنة، على الرغم من عدم وجود حزب مهيمن.

المواطنين العرب تهدف الى تكريس حالة اللا مواطنة الكاملة، مواطنة مشروطة ومهددة (على سبيل المثال لا الحصر التهديدات المستمرة من قبل بعض الأحزاب والشخصيات لترحيل العرب من الدولة أو ضم مناطق المثلث العربي إلى السلطة الفلسطينية واستبدالها بالمستوطنات اليهودية هناك). ومن بين الأدوات المعمول بها من قبل الدولة لترجمة تلك الثقافة السياسية وللتعامل مع ابناء الأقلية نجد:

١-صياغة السياسات تجاه الأقلية الفلسطينية بواسطة الأجهزة الأمنية وفي مقدمتها "مجلس الأمن القومي".

٢-إعادة إحياء ما يسمي "اللجنة الوزارية لشئون الأقلية العربية" برئاسة رئيس الوزراء.

٣-هناك عودة غير معلنة بشكل أو بأخر لتطبيق قواعد "الحكم العسكري" تجاه الأقلية الفلسطينية على نمط السنوات الأولى لإقامة الدولة (امتد الحكم العسكري من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٦).

بالإضافة إلى هذه المركبات الأساسية في علاقة الدولة والأقلية الفلسطينية، كان في العام ٢٠٠٥ تحول أضافي له تأثير على هذه العلاقة، والمقصود هو الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض المستوطنات الصغيرة في شمال الضفة، وخاصه ان القضية الديمغرافية كانت من أهم العوامل الدافعة لهذا القرار وفقا لتصريحات صناع القرار وعلى رأسهم رئيس الوزراء ارئيل شارون وموقف مجلس الأمن القومي. اذ جاء في قانون الانسحاب من غزة المقدم للكنيست أن "هدف الخطة هو نقل إسرائيل الى واقع أمني وسياسي واقتصادي وديمغرافي أفضل".[٤] وقد بينت أحداث العام ٢٠٠٥ أن أبناء الأقلية الفلسطينية سوف يدفعون ثمناً لهذا الانسحاب، بدءاً من مخططات تهويد النقب والجليل، وصولا الى عمليات قتل للمواطنين العرب في محاولة لوقف عملية الانسحاب.

ونستعرض في هذا الفصل المقتضب ابرز معالم السياسات الحكومية تجاه الأقلية الفلسطينية، القوانين التي سنت في الكنيست الإسرائيلي والتي تمس بالمكانة القانونية والمدنية لأبناء الأقلية؛ استبيان مواقف الجمهور اليهودي تجاه الأقلية الفلسطينية؛ تجليات العنصرية والعنف والقتل التي يتعرض لها أبناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. كما وسنتطرق أيضا إلى الميزات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

٢- معلومات اساسية عن البنى الاساسية للفلسطينيين في اسرائيل

في تقريرنا السابق (لعام ٢٠٠٤) تطرقنا الى بعض المعطيات الاحصائية عن الأقلية الفلسطينية داخل دولة إسرائيل المستقاة عن معطيات دائرة الأحصاء المركزية الإسرائيلية. في هذا التقرير سوف نتطرق الى بعض المعطيات الاحصائية المستقاة من مشروع المسح الاجتماعي الإقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل الذي أعد ولأول مرة بواسطة معاهد عربية داخل إسرائيل، حيث قام مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية- بالتعاون مع جمعية الجليل (الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية) وركاز (بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل). حيث تم وللمرة الأولى اجراء مثل هذا المسح ليشمل مناطق عربية لا تشملها المعطيات الرسمية الإسرائيلية، نحو: القرى غير المعترف بها والمناطق السكنية النائية والصغيرة. وقد تطرق المسح الى عدة مواضيع اساسية، منها،

---

[٤] راجع جلسة الكنيست رقم ٢٧٦ من تاريخ ٢٥-٧-٢٠٠٥.

عدد السكان العرب والتوزيع السكاني؛ العمل والقوى العاملة؛ مستويات المعيشة؛ التعليم؛ الثقافة؛ الصحة. وسوف نستعرض في هذا التقرير ابرز المعطيات الواردة في هذا المسح وخاصه تلك المتعلقة بالتجمعات السكانية غير – المشمولة في المعطبات الرسمية الإسرائيلية.[٥]

من ابرز المعطيات الواردة في المسح:

السكان

- المجتمع الفلسطيني في إسرائيل فتي جداً: ١,٤١٪ حتى سن ١٤ عاماً.
- بلغ العمر الوسيط للفلسطينيين في إسرائيل ١٩ سنة (١٢ سنة فقط في منطقة الجنوب).
- ١,٤٢٪ من الفلسطينيين في إسرائيل يقطنون في تجمعات كبيرة (١٥٠٠٠ واكثر).
- نسبة الجنس في المجتمع الفلسطيني تعادل ١٠٣,٦٧ ذكر لكل مائة أنثى.
- العمر الوسيط للذكور عند الزواج بلغ ٢٤ سنة وللإناث ٢٠ سنة.
- متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في إسرائيل ٥,٠٤ (٦,٨١ في منطقة الجنوب).

المسكن وظروف السكن

- أزمة السكن خانقة خلال العقد القادم: ٦٠,٦٪ من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها ستحتاج لوحدة سكنية واحدة على الأقل خلال السنوات العشر القادمة (في منطقة الجنوب تصل الى ٩,٧٢٪)، ٤٣,٧٪ منها لن تتمكن من بناء أية وحدة سكنية.
- ٢٣٪ من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها عانت من مصادرة أراضيها.
- ٦١,٣٪ فقط من البيوت الفلسطينية في منطقة الجنوب مرتبطة بشبكة الكهرباء.
- ٤٤,٦٪ من الأسر الفلسطينية تملك جهاز حاسوب، وأفادت ٣٢,٤٪ من الأسر عن توفر مكتبة بيتية لديها.

العمل

- بلغت نسبة المشاركة في قوى العمل ٤٣,٦٪ لدى الفلسطينيين في إسرائيل مقابل ٥٧,١٪ لدى اليهود.
- بلغت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في قوى العمل ٢٣,٤٪ فقط مقابل ٥٤,٦٪ من النساء اليهوديات وانخفضت في منطقة الجنوب بحيث لم تتعد ٨,٨٪.
- بلغت نسبة البطالة ١١,٤٪ بين الفلسطينيين في إسرائيل (بينما بلغ المعدل العام في الدولة ٩٪)، وفي الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً بلغت ١٩,٩٪ وترتفع الى ٢١,١٪ في منطقة الجنوب.
- ٧٧,٧٪ من الفلسطينيين العاملين مأجورون.

---

[٥] شمل المسح ٣٢٧٠ أسرة فلسطينية موزعة على جميع المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع العربي. للتوسع يمكن مراجعة: الفلسطينيون في إسرائيل، المسح الإجتماعي الإقتصادي ٢٠٠٤.

- بلغت نسبة العاملات في سلك التعليم ٨ , ٤٤٪ من مجمل النساء العاملات وترتفع في منطقة الجنوب الى ٩ , ٨٠٪ .

مستويات المعيشة

- ٧ , ٣٢٪ من الأسر الفلسطينية تعتمد على المخصصات الحكومية كمصدر دخلها الرئيسي (٥٠٪ على الأجور والرواتب).
- ٧ , ١٩٪ من الأسر في منطقة الجنوب تعتبر مخصصات البطالة مصدر دخلها الرئيسي (بينما في منطقة الشمال وفي منطقة الوسط ٢ , ٢٪).
- بلغ متوسط الدخل الشهري غير الصافي للأسرة الفلسطينية في إسرائيل ٦،٧٣٧ ش.ج. (بينما بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري غير الصافي في إسرائيل ١١،٠٢٢ ش.ج.).

التعليم

- ٤ , ٩٤٪ من الفلسطينيين في إسرائيل (١٥ عاماً فصاعداً) يجيدون القراءة والكتابة (في منطقة الجنوب ٢ , ٨٥٪).
- وصلت نسبة الأمية بين الأناث (١٥ عاماً فصاعداً) الى ٧ , ٨٪ (في منطقة الجنوب ٧ , ٢١٪).
- بلغ المعدل العام للإلتحاق بالتعليم المدرسي من مجمل الفلسطينيين في إسرائيل ٢ , ٤١٪.
- ٨ , ١٩٪ من بين الفلسطينيين في إسرائيل (من سن ١٥ فصاعداً) حصلوا على شهادة البجروت.
- ٨ , ٨٪ من الفلسطينيين (من سن ١٥ فصاعداً) يحملون لقباً جامعياً أول فأعلى، مقابل ٣ , ٢٪ في الجنوب.

المهجرون

أظهرت المعطيات الإحصائية بأن نسبة الفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم مهجرون من ديارهم الأصلية بلغت ١ , ١٥٪ (لا يشمل الفلسطينيين الذين عادوا الى قراهم الأصلية وما زال ينطبق عليهم قانون الحاضر الغائب). أما أعلى نسبة للمهجرين فقد ظهرت في منطقة النقب –الجنوب– حيث يتركز الفلسطينيون البدو، إذ بلغت ٧ , ٢٢٪، هُجر غالبيتهم (٢ , ٧٧٪) بعد عام ١٩٦٧. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أجلتهم عن معظم أراضيهم وعملت على تركيزهم في تجمعات سكانية في النقب (وما زالت إسرائيل تحاول السيطرة على أراضيهم وتتبع سياسات الهدم وتدمير المحاصيل الزراعية وعدم تطوير الاقتصاد، وسوف نتطرق في هذا الفصل باسهاب الى هذه القضية).

أما بالنسبة للفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم مهجرون في منطقة الوسط فقد بلغت ٥ , ٢٠٪، وفي منطقة الشمال ٨ , ١٢٪. كما وتبين المعطيات أن ٥ , ٨٥٪ من المهجرين من منطقة الشمال كانوا قد هجروا عام ١٩٤٨ بينما ٢ , ٧٧ ٪ من المهجرين في منطقة الجنوب كانو قد هجروا ما بعد ١٩٦٧[٦].

---

[٦] يشمل المسح المذكور تفصيلاً دقيقاً للمعلومات، وهنا نستعرض بعضا من ابرزها لضيق الحيز.

تشير المعطيات الواردة في المسح، مثل أبحاث اكاديمية وتقارير متنوعة الى دونية المكانة الاقتصادية والصحية والإجتماعية للسكان العرب في إسرائيل. وبالرغم من ذلك لا تقدم الدولة على نهج سياسات من شأنها تغيير الوضع القائم بل تعمل بمثابرة على تكريسه وترسيخه على تكريسه وترسيخه. هكذا لا تَقدُم الدولة على منح المناطق العربية أي وسائل واليات للتطوير والأنماء، بل تعمل لتكريس عوائق التطور والإنماء القائمة (De-devolopment).

من المعروف ان الحالة الاقتصادية للأقلية الفلسطينية في أدنى الدرجات في دولة إسرائيل، وقد إزدادت سوءا بعد التغيرات التى حصلت في الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية التسعينيات. أذ شهدت مرحلة التسعينيّات تحوّلات جذرية على مبنى الاقتصاد الإسرائيلي كما على الفكر والايديولوجيا الاقتصادية، وايضاً على السياسات الاقتصادية في الدولة. وبلغت موجة الهجرة الجماعيّة المتدفّقة من الاتّحاد السوفييتيّ في تلك الحقبة نهايتها، وانتهت كذلك عمليّة الاستيعاب لهؤلاء المهاجرين. وتمخّض عن تلك العمليّة دخول مئات آلاف العمال الى سوق العمل، وتولّدت منها كذلك – فيما تولّد – عمليّة إعادة تصميم لاقتصاد الدولة. انهارت المقاطعة العربيّة الرسميّة ، ممّا وفّر – فيما وفّر – لرؤوس الاموال الأجنبية إمكانيّة الاستثمار في إسرائيل بشكل حر ومكشوف، وبأحجام غير مسبوقة، وخصوصًا في مجالي الاقتصاد الحديث والتكنولوجيا المتطوّرة (شحادة ٢٠٠٤، أ).

شهدت تلك السنين عمليّة انخراط الاقتصاد الإسرائيليّ في الاقتصاد العالميّ، وكانت له إسقاطات على العديد من الصُّعُد: إزالة الحواجز والعقبات التجاريّة، وإلغاء القيود واعتماد سياسة فتح الأبواب (Liberalization)، وبداية عمليّة تبنٍّ لاقتصاد السوق الحر، وتبنٍّ لقواعد اللعبة التي تفرضها عمليّة العولمة. وزادت حصة الصناعات المتطوّرة في الصادرات الإسرائيليّة وفي جذب الاستثمارات الأجنبية، مقابل تراجع حصّة الصناعات التقليديّة.

في المقابل، شهدت تلك السنوات بوادر عمليّة استيراد العمال الأجانب الذين أُحضروا بغية استبدال العمال الفلسطينيّين، في خطوة تعبّر عن العقاب الجماعي الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيّين في الأراضي المحتلة. بدأ هؤلاء العمال يستبدلون العمال المحلّيّين بشكل تدريجيّ في الصناعة وفي فروع العمل التقليديّة، وفي الأعمال اليدويّة وفي أعمال "الياقات الزرق" والأعمال البدنية، ما أدى الى تقليص مصاريف التشغيل في هذه المجالات.

الصعوبات الاقتصادية والتشغيليّة، في إسرائيل عامّةً، وفي صفوف الأقلّيّة العربيّة خاصّة، ليست ظاهرة اقتصاديّة صِرفة، فهي تعكس تعامل الدولة مع الأقلّيّة، وكذلك طريقة توزيع مراكز وعلاقات القوّة والوظائف في الدولة، والشروط التي حُدّدت مع إقامة الدولة، للإبقاء على دونيّة الأقلّيّة العربيّة. ومن اهم تلك الشروط الحفاظ على فصل بين الاقتصاد اليهودي والاقتصاد العربي وتبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد اليهودي المركزي، ومن هنا أهمية التطرق الى وجود اقتصاد عربي محلي له مواصفاتة وسماته الخاصة المختلفة عن الاقتصاد اليهودي–المركزي، فالاقتصاد العربي يوصف بكونه اقتصاداً تقليدياً غير صناعي، تبرز فيه الفروع الاقتصادية ذات التقنيات المنخفضة، نحو: الزراعة التقليدية، الصناعات التقليدية والخدمات الخاصة والعامة، بالاضافة الى العمالة اليومية في الاقتصاد المركزي–اليهودي وبالأساس في فروع الاقتصادية التقليدية كالعمال المهنيين وغير المهنيين. ولا نتحدث هنا عن اقتصاد منغلق على الاقتصاد المركزي، بل ان الوضع أبعد ما يمكن عن هذا، وهناك ما يمكن تسميته بالسوق المفتوح غير المتكافئ بين الاقتصاد العربي والاقتصاد المركزي– اليهودي، اذ ان اغلب المنتوجات الاستهلاكية في السوق العربي مصدرها الاقتصاد والصناعة المركزية–اليهودية، واسواق المال والتوفير

والاستثمار موجودة في السوق المركزي، والسواد الأعظم من الخدمات مصدرها السوق المركزي، أي ان الاقتصاد العربي "يستورد" معظم احتياجاته من الاقتصاد اليهودي، و "يصدر" القليل إليه وبالاساس الايدي العاملة الرخيصة (شحادة، ٢٠٠٦ أ، تحت الطبع).

في ظل التغييرات في الاقتصاد الاسرائيلي والسياسات الاقتصادية، وبعد تخفيض مخصصات الأطفال ومحاولة ضرب منجزات اجتماعية من نوع مخصصات البطالة وتقليصها وازدياد مساهمة المرضى في مصاريف العلاج والدواء، ومع آثار السياسة الاقتصادية التي تمس بالطبقات الفقيرة تبين، فجأة للعديد من المواطنين العرب أنهم فقراء. اذ تصل نسبة الفقر لدى العائلات العربية الى نحو ٥٠٪ ولدى الاطفال العرب ٦٠٪.

الا ان جميع هذه التغيرات مجتمعةً لم تؤد لتغير ما في أنماط العمل الجماعي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ولذلك فإن احداً لم ينتبه إلى أهم ما في هذا التطور، مثلا: ان الاقتصاد الإسرائيلي توجه مع توفر تبرير أمني إلى ما هو ارخص، أي استيراد الايدي العاملة، وذلك قبل ان يحصل تغير في نوع الاختصاصات في قوة العمل العربية، وقبل أن تتعدل كما تعدلت بنية قوة العمل اليهودية تدريجيا مع تغير بنية الاقتصاد. وكانت النتيجة بطالة بمعدلات غير مسبوقة لم يعرفها العرب في السابق. وقد غطى عليها لمرحلة قصيرة توسع الطبقة الوسطى وازدياد معدلات النمو في مرحلة أوسلو والمساواة في مخصصات الأطفال قبل التقليص الأخير الذي حصل في الفترة التي اشغل فيها نتنياهو وزارة المالية. وقد ساهم في تعميق البطالة في حينه نقل بعض الصناعات التي كانت تُشَغِّل نساء عربيات مثل النسيج إلى الخارج بحثا عن أيد عاملة ارخص وأسواق أوسع (حيدر، ٢٠٠٥).

لقد فقدت القرية العربية منذ النكبة اقتصادها الزراعي دون أن تطور اقتصادا آخر. وهي إضافة إلى ذلك لم تفقده لصالح مدينة عربية مفتوحة لهجرة الريف إليها. ولم تشهد القرية هجرة حقيقية إلى المدينة على أثر خراب الزراعة بفعل المصادرة وتغير بنية الاقتصاد ومنافسة الزراعة اليهودية وغيرها. بل بقيت القرية في مكانها دون زراعة ودون اقتصاد تتضخم وتنتفخ وتصبح بلدة، ثم مدينة في عرف وزارة الداخلية الإسرائيلية، تأوي عمالا وموظفين في اقتصاد المدينة اليهودية. أما الاقتصاد المحلي الوحيد فما هو إلا مهن حرة وخدمات تقدم إلى هؤلاء العاملين المنتجين في الاقتصاد اليهودي. أو قطاعات مثل مقاولات البناء والوكالات والتجارة بالجملة على هوامش الاقتصاد الإسرائيلي. أو الخدمات العامة المقدمة في مكان السكن وخاصة السلطات المحلية التي أصبحت من اكبر المشغلين في القرى العربية. لا تؤسس هذه الظروف والارتباط الكبير لدى الأقلية العربية بمصادر دخل مصدرها الدولة (الخدمات العامة المحلية) أو الاقتصاد اليهودي، لاقتصاد عربي جديد، وليس بوسعها ذلك، بل تبقى هي جزء هامشي من الاقتصاد الإسرائيلي ومرتبط به الى حد بعيد (حيدر ١٩٩٣؛ خالدي ١٩٨٨).

السياسات الحكومية الاقتصادية تجاه الأقلية العربية اتسمت على مدار السنين بتجاهل التعامل مع المعيقات البنيوية التي تمنع تطوره. بل عملت بمنهجية واضحة لتكريس التبعية للاقتصاد اليهودي واماكن عمل في المرافق الاقتصادية اليهودية والقطاع العام. ولتوضيح ذلك سوف نتطرق الى السياسات الاقتصادية تجاه الأقلية الفلسطينية في عدة نواحٍ اساسية تؤثر على عملية التطوير والانماء الاقتصادي:

البنى التحتية والصناعة

إن غياب البنى التحتية لتتناسب مع احتياجات الإقتصاد العصري المتطور كان وما زال من أبرز معيقات تطور وإنماء المناطق العربية داخل دولة إسرائيل. اذ قامت اسرائيل بمصادرة للاراضي العربية وتضييق الحيز، وامتنعت عن اضافة اراض لمسطحات نفوذ السلطات المحلية العربية، ولم تقدم على إقامة مناطق صناعية تصلح للصناعات المتطورة والمرافق الاقتصادية. نلاحظ بوضوح من متابعة برامج عمل وتوزيع الميزانيات للوزارات المسؤولة عن هذا المجال منذ مطلع التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٥، غياب برامج عمل ومخططات للتعامل مع احتياجات المناطق العربية.

تحدد ميزانيات التطوير في اسرائيل وفقا لتدريج السلطة المحلية في خارطة مناطق التطوير، اذ تقسم الدولة الى عدة مناطق تطوير، منها مناطق أ ومنها ب و- جـ، وتحصل مناطق أ على افضل شروط لدعم الاستثمار ومن ثم المنطقة ب وبعدها ج. ويتم وفقا لهذا التدريج منح هبات التطوير والدعم الحكومي للمشاريع المقامة فيها واقرار نسب تخفيض الضرائب.

في حكومة رابين (١٩٩٢) من بين ٨٦٧ منطقة تطوير (أ) للاستثمارات كان هناك ٧ مناطق عربية فقط و- ٤٥ مناطق تطوير ب؛ في حكومة نتنياهو شملت مناطق التطوير (أ) ١٣ منطقة عربية و ٣٥ منطقة (ب). ولم تغير حكومة باراك خارطة مناطق التطوير بشكل جذري بالنسبة للمناطق العربية. الا انه وبسبب شحة المناطق الصناعية (فقط في ١٣٪ من السلطات المحلية العربية هناك مناطق صناعية رسمية صغيرة) وغياب البنى التحتية الازمة، لم تترجم أي مشاريع كبيرة أو جدية فيها.

حكومة باراك وبعد هبَّة تشرين الأول/ انتفاضة القدس والاقصى، أقرت بما يعرف بخطة "الاربع مليارادات شيكل لتطوير المناطق العربية" الا انه وفي واقع الامر لم تترجم هذه الخطة بأغلبها وبقيت حبرا على ورق. ووفقا لدختر (٢٠٠١) لم تتسم هذه الخطة بأدنى شروط النجاح واقرت بنظرة متعالية من قبل موظفي الوزارات دون اشراك مندوبي الأقلية العربية، بنوع من عقلية الوصاية المعهودة في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه الأقلية العربية.

يرى البحث الذي اعد في مركز مدى الكرمل ان سياسات هذه الوزارات تتسم بالعدائية بل وشبيه الى حد بعيد بالسياسات المركنتلية الداخلية (internal marcantilism). اذ كيف يمكن تفسير حرمان المناطق العربية من الهبات والمنح التي تمنحها وزارة الصناعة والتجارة للمبادرات الصناعية في الدولة، وكيف يمكن تفسير حرمان المناطق العربية من ادنى شروط بناء اقتصاد حديث ومتطور. وكيف يمكن تفسير عدم اقامة بنك برأس مال عربي او ادارة عربية حتى الان، وعدم اقامة شركات استثمار وشركات تأمين (شحادة، ٢٠٠٦ أ، تحت الطبع).

لوزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية دور مهم في عملية تطوير الصناعات والمرافق الإقتصادية في الدولة، وعلى ما يبدو فإن هذه الوزارة، وفقا لتقارير مركز مساواة ومركز سيكوي اللذين يرصدان توزيع الميزانيات في الوزارات الإسرائيلية، وتقرير أعد في مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، وفقا لجميعها تعنى هذه الوزارة بالصناعة والتجارة اليهودية فقط.

خصصت وزارة الصناعة والتجارة في العام ١٩٩٦، ٠,٣ ٪ فقط من ميزانية دعم الاستثمارات الصناعية لمشاريع في المناطق العربية، وفي العام ١٩٩٩ لم نجد أية ميزانية لدعم مشاريع في المناطق العربية، وفي العام ٢٠٠٠ بلغت

حصة دعم المشاريع الصناعية في المناطق العربية ٣٪ فقط، وفي العام ٢٠٠٢ و- ٢٠٠٣ كانت النسبة ٠,٦٪ من مجموع تلك الميزانية.

بالاضافة الى هبات ومنح للمشاريع الصناعية تقوم وزارة الصناعة والتجارة بأقامة مناطق صناعية. في الاعوام ١٩٩٨ و- ١٩٩٩ رصدت الوزارة مبلغ ٣٠ مليون شيكل للمناطق الصناعية من مجموع ٣،٩٤٨ مليارد، وفي العام ٢٠٠٢ رصد مبلغ ٢٥ مليون شيكل لتطوير مناطق صناعية في السلطات المحلية العربية (٣,٥٪ من مجموع الميزانية المخصصة في هذا البند)، وفي العام ٢٠٠٥ كان مجموع الميزانيات لدعم الفروع الاقتصادية والصناعية في وزارة الصناعة والتجارة ١,٦٤٢ مليارد شيكل، منها ٨٨٥ مليون شيكل ميزانية لتطوير المناطق الصناعية رصد منها ١٠٢ مليون لمناطق عربية. وفي طبيعة الحال اقرار رصد الميزانيات لا يعني بالضرورة ضمان التنفيذ، اذ هناك عدة شروط تطلبها الوزارة بغية تنفيذ وعودها، أضف الى ذلك ان الوزارة لم تعرض أي برنامج تنفيذي محدد لصرف الميزانيات المقررة. وفقا لمعطيات مركز مساواة (فارس ٢٠٠٤) ووحدة البحوث والمعطيات في الكنيست (اولتسور ٢٠٠٤) بين الاعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤ تم تنفيذ ما يقارب من الـ ٣٦٪ من الميزانيات المقررة لتطوير مناطق صناعية في السلطات المحلية العربية.

مازالت الصناعات العربية تتميز بكونها صناعات تقليدية (low-teck)، نحو: صناعات الأغذية، والاخشاب، والنسيج، ومواد البناء التي تسوق معظم انتاجها في المناطق العربية (٧٠٪) والباقي الى السوق المركزية- اليهودية وخاصة الصناعات التكميلية التي تتطلب الايدي العاملة الرخيصة (سوفير واخرون، ١٩٩٥ (schnell، ١٩٩٨؛ .

تتوجه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في السنوات الخمس الاخيرة أكثر فأكثر لتتقوقع في الاقتصاد العربي المحلي، نتيجة لتضؤل فرص العمل في السوق المركزي-اليهودي (شحادة، ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٦) وارتفاع معدلات البطالة والمضايقات التي يتعرضون لها. واصبح الاقتصاد العربي بمثابة ملجأ عمل لابناء الأقلية وصل الى حد الاشباع دون أية امكانية للاستجابة لعرض قوى العمل فيه.

وفقا لسلسلة تقارير نشرتها صحيفة هآرتس، ولمعطيات المركز العربي-اليهودي للتطوير الاقتصادي، لوحظ ارتفاع في المبادرات الاقتصادية العربية في منطقة المثلث العربي (وخاصة بعد إقامة جدار الفصل مع أراضي السلطة الفلسطينية) في بعض الفروع الاقتصادية، وعلى وجه التحديد الخدمات الخاصة، تصليح السيارات، متاجر لبيع المواد الغذائية والملابس وما الى ذلك. الا ان السمة الطاغية على تلك المشاريع كونها تشكل مبادرات فردية في مجال الاستهلاك والخدمات لا تتطلب استثمارات أولية كبيرة، ولا تؤدي الى تغير بنيوي في الاقتصاد والصناعة العربية ولا توفر فرص عمل لاعداد كبيرة، بل يمكنها توفير حلول فردية وموضعية فقط. ومعظم منتوجاتها مستوردة من الاقتصاد المركزي-اليهودي.

الزراعة

كانت الزراعة العربية قبل العام ١٩٤٨ من أهم الفروع الاقتصادية في فلسطين، وبقيت كذلك لفترة ليست طويلة بعد إقامة دولة إسرائيل التي قامت بعملية انتزاع ومصادرة الاراضي العربية من اصحابها بواسطة مجموعة قوانين

خصصت لهذا الهدف. فكانت النتيجة انخفاض مستمر في عدد العاملين العرب في هذا القطاع، وتحولهم الى عمال في الاقتصاد اليهودي والى مزودي خدمات وموظفين في القطاع العام من جهة اخرى. كانت الزراعة العربية قبل قيام دولة إسرائيل تشغل قرابة الـ ٥٠٪ من مجموع العمال العرب، في العام ١٩٧٢ انخفضت النسبة الى ٢٨٪ والى ٢,٧٪ في العام ١٩٨٣ و- ٣,٦٪ في العام ١٩٩٠ و- ٣,٥ في العام ٢٠٠٢ (حيدر عزيز، ٢٠٠٥؛ شحادة ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ أ؛ Khalidi، ١٩٨٨؛ Simyonov & Lewin-Epstien, M، ١٩٩٤ (. بالاضافة الى ذلك كانت هناك تغييرات كبيرة في نوعية المحاصيل الزراعية، اذ تحولت معظم الزراعة العربية الى محاصيل الزيتون (٧٦٪)، التفاح (١٠٪) والعنب (٤٪)، ومن الاهمية بمكان التنويه الى ان معظم المحاصيل تستهلك في الاسواق المحلية، خاصة العربية، وهناك غياب شبه مطلق لفروع تربية المواشي والدواجن ومشتقات الحليب في الزراعة العربية.

تعاني الزراعة العربية من أهمال المؤسسات الحكومية المهتمة في تنمية الزراعة والثروة الحيوانية، نتيجة العقلية والايديولوجيا الصهيونية التي تعتبر، فيما تعتبر، هذه الفروع من أهم مقومات الاستعمار اليهودي ولا يوجد فصل بين سياسة السيطرة على المكان وسياسة تطوير وإنماء الزراعة في الدولة ((Shaffer ١٩٨٩؛ Khalidi ١٩٨٨ .

تشكل الزراعة والمنتجات الحيوانية مُركباً لا يستهان به من الناتج المحلي لدولة اسرائيل ومركباً مهماً في الصادرات الاسرائيلية حتى في بداية الالفية الثالثة وبعد التحولات الهائلة في الاقتصاد الاسرائيلي -بالرغم من الطفرة في تصدير الصناعات المتطورة والمعلوماتية. شكلت فروع الزراعة في العام ٢٠٠٣ ما يقارب الـ ٢٪ من الناتج الاجمالى المحلي (بلغت قيمتها ٦،٣٣٧ مليون شيكل) و- ٣,٤ ٪ من اجمالى صادرات الدولة ووصل حجم الصادرات الزراعية الى ٥٣٠ مليون دولار.

بلغ عدد المزارعين العرب المستقلين في إسرائيل سبعة الآف مزارع، يشكلون ما نسبته ٣٧٪ من مجموع المزارعين في إسرائيل؛ مجموع مساحة الاراضي الزراعية العربية تصل الى ٨٠٠ الف دونم بالاضافة الى ٩٠٠ الف دونم في النقب؛ تشكل الاراضي الزراعية العربية فقط ١٩٪ من مجموع المناطق الزراعية في الدولة، و ١٦٪ من الاراضي المستغلة فعليا للزراعة، اما نسبة الاراضي الزراعية غير المستغلة فعليا تصل حصة الاراضي العربية منها الى ٣٤٪، نسبة الاراضي الزراعية العربية التي تعتمد على ري المحاصيل بلغت ٤٪ فقط من مجموع المناطق الزراعية بواسطة الري، ومن الزراعة البعلية تصل نسبة الزراعة العربية الى ٣٢٪.[٧] كما تعاني الزراعة العربية من شح المياه المتاحة للاستعمال، اذ بلغت نسبة المياه المستعملة في الزراعة العربية ٢٪ من مجموع المياه المستهلكة في الزراعة الإسرائيلية عموماً. ووفقا لمعطيات وزارة الزراعة ومعطيات من جمعية المزارعين العرب فأن المشاكل والعوائق الاساسية التي يعاني منها المزارعون العرب تنبع بالاساس من السياسات الحكومية، وبالتحديد:

- النقص في الطرق الموصلة الى المناطق الزراعية؛
- النقص في توصيل شبكات الكهرباء للمناطق الزراعية العربية لتمكنها من ادخال تقنيات حديثة؛
- شبكات مياه قديمة ومهترئة تنقصها الصيانة والتجديد؛
- التدريب المهني للمزارع العربي؛

---

[٧] معطيات من وزارة الزراعة الاسرائيلية www. moag. gov. il /documents/ ٢٨

- شح الاستثمارات في الزراعة العربية والمباني الزراعية والنقص الحاد في التقنيات الحديثة؛
- اهمال متواصل لفروع الثروة الحيوانية والدواجن وتوابعها.

وبالرغم من معرفتها للنواقص واحتياجات الزراعة العربية فإن وزارة الزراعة تتجاهل هذه الاحتياجات ولا توفر الميزانيات الضرورية لإحداث تقدم ما في الفروع الزراعية العربية، كما يستدل من متابعة رصد الميزانيات في هذه الوزارة. فعلى سبيل المثال بلغت ميزانية وزارة الزراعة ١٣ , ١ مليارد شيكل في العام ٢٠٠٠ اقر منها ٢٪ فقط للزراعة العربية. وبلغت ميزانية التطوير لهذه الوزارة في الاعوام٢٠٠١ -٢٠٠٢ قرابة الـ٧ , ١٠٢ مليون شيكل، ورصد منها ١٣ ميلوناً للزراعه العربية (تقارير جمعية سيكوي). ويقول الباحث أمين فارس انه وفقا لخطة الاربعة مليارادات شيكل التي أقرت في العام ٢٠٠٠ كان من المفروض رصد مبلغ ٦٠ مليون شيكل خلال اربعة اعوام لتطوير وتنمية الزراعة العربية، الا انه وفي واقع الامر وحتى العام ٢٠٠٤ لم تضع وزارة الزراعة أية خطط ولا سياسات لتطبيق الخطة. وفي العام ٢٠٠٥ لم يجد الباحث أي بند يذكر في ميزانية وزارة الزراعة للزراعة العربية (فارس، ٢٠٠٤).

وتشكل سياسة التمييز في رصد الميزانيات وحرمان المناطق العربية من موارد الانماء والتطوير أبرز الطرق لتعامل الدولة مع ابناء الأقلية الفلسطينية، الا ان التمييز والتهميش لا يقتصر على ذلك. اذ تقوم الدولة بتحديد وسائل وحدود عمل الاحزاب العربية كما سنستعرض ذلك فيما بعد، بالاضافة الى استمرار نهج إقصاء ابناء الأقلية العربية من المشاركة في سلك الخدمات الحكومية والوزارات الحكومية والشركات الحكومية، وتمنعهم بذلك من التأثير على اتخاذ قرارات تكون مصيرية في بعض الاحيان على حياة المواطنين اليومية.

ووفقا لتقارير مركز سيكوي (حيدر علي، ٢٠٠٦)، فإن تمثيل الموظفين العرب في الوظائف الحكومية، وفي الاخص المناصب الادارية والوظائف العليا، منخفضة جدا ولا تتناسب مع نسبة الأقلية العربية من مجمل سكان الدولة، بل وان دولة إسرائيل لا تنفذ قرارات اتخذتها هي في هذا المجال (بغية تحسين تمثيل المواطنين العرب).

وحسب المعطيات الواردة في تقرير مأمورية خدمة الدولة حول تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمات الدولة للعام ٢٠٠٤ (الذي نشر في مطلع أيلول ٢٠٠٥)، عمل ٣،١٥٤ عربيا في سلك خدمات الدولة من أصل ٥٦،٩١٤ من المستخدمين، ويشكل هؤلاء نسبة ٥ , ٥٪. ولا يشمل هذا العدد مستخدمي الشركات الحكومية والمعلمين في وزارة التربية والتعليم، وموظفي بعض الدوائر الحكومية. على الرغم من قرار اتخذته اللجنة الوزارية لشؤون "الوسط غير اليهوديّ" في تاريخ ١٩-٨-٢٠٠٣ في مسألة تعزيز المساواة ودمج مواطني إسرائيل من غير اليهود، الذي حدد هدف ان يصل تمثيل العرب في السلك الحكومي الى ٨٪ بعد ثلاثة أعوام والى ١٠٪ بعد خمسة أعوام (حيدر علي ٢٠٠٦).

يُستدل من المعطيات الواردة من تقرير مأمورية خدمة الدولة أنّ الحكومة تلتزم بالهدف الذي حّددته لنفسها، اذ تم في العام ٢٠٠٤ استيعاب ٤،٦٦٩ مستخدما جديداً في الوزارات الحكومية، ومنهم ٢٤٩ مستخدما عربيا شكلوا نسبة ٣ , ٥٪ من المجموع العام فقط.

يعمل ٢٨٤٣ مستخدما عربياً، يشكلون ١٣ , ٩٠٪ من مجموع المستخدمين العرب في ست وزارات حكومية فقط. ويعمل نحو ٥٣٪ من هؤلاء في وزارة الصحة، بما في ذلك المستشفيات الحكومية. اما في سائر الوزارات الحكومية، فما زال تمثيل المواطنين العرب هزيلا للغاية او شبه معدوم. ويعمل معظم المستخدمين العرب (٣ , ٧٩٪) في لوائي

الشمال وحيفا، وما زال المواطنون العرب يشغلون وظائف ملحقة ووظائف قطاعيّة. ويوظف هؤلاء –في المعتاد– في مناطق سكناهم، أو ضمن وظائف لا يستطيع أحد إشغالها سوى مواطنين عرب، ويغيبون عن الوظائف والمواقع المرموقة حيث تحدّد السياسات وتُتّخذ القرارات. وما زال غيابهم ملحوظاً في الوزارات الحكوميّة المهمّة ذات التأثير (نحو: وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل؛ وزارة الاسكان؛ وزارة البنى التحتية القوميّة؛ وزارة الاتّصالات؛ وزارة المالية ووزارة السياحة). يمكن الاستنتاج في المحصلة العامة ان هناك عملية إقصاء للأقلية العربية في عملية صناعة القرار وتحديد السياسات في دولة إسرائيل، وليس في ذلك أي مفاجأة او أي تجديد. من غير المستغرب في مثل هذا الواقع ان تتنامى مظاهر العنصرية والتمييز الواضحين تجاة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

٢- التمييز ضد المواطنين العرب

يهدف هذا القسم الى رصد أبرز أنماط التمييز التي يواجهها المواطنون العرب داخل إسرائيل وتجلياتها في العام ٢٠٠٥. ونحاول من خلاله تبيين التغيرات الحاصلة في الإجراءات التشريعية في الكنيست – والتي تشير إلى استمرار تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين، وقرارات حكومية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، بحقوق ومكانة الأقلية الفلسطينية؛ وتجليات الكراهية، والعنصرية والتمييز في جوانب عدة. منها قضايا الميزانيات، وقضايا الصحة، والتعليم، ومعاملة الشرطة لأبناء الأقلية، وقضايا الفقر والعمل، وتعامل الأغلبية اليهودية – المواطنين اليهود– مع الأقلية الفلسطينية.

ومن أبرز أنماط العنصرية في العام ٢٠٠٥ كان استمرار التشريعات في الكنيست الإسرائيلي التي تقلص وتحد من صيغة المواطنة لأبناء الأقلية في إسرائيل، ومن بين هذه التشريعات كان استمرار تمديد سريان قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، الذي يهدف الى منع دخول الفلسطينيين الى إسرائيل ومنع جمع شمل العائلات الفلسطينية. بات واضحا في العام ٢٠٠٥ ان القانون يهدف في الأساس الى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة وفقا لاعتراف صناع القرار فيها بعد ان تم تسويقه وتبريره بدوافع أمنية في السنوات المنصرمة.[٨]

كانت بداية القانون في تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٣، عندما أقرّت الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)– ٢٠٠٣. وصوّت إلى جانب هذا القانون، الذي سُنّ كي يضفي صبغة قانونية على قرار الحكومة من تاريخ[٩] ١٢, ٥, ٢٠٠٢، ٥٣ نائبًا، مقابل ٢٥ معارضًا، وامتناع نائب واحد عن التصويت.[١٠] وكانت رحلة القانون قد بدأت في مشروع قانون حكومي، وضع على طاولة الكنيست في تاريخ ٤, ٦, ٢٠٠٣. وصودق عليه بالقراءة الأولى في الكنيست بأغلبية ٤٨ نائبًا مقابل ٢٨ معارضًا وامتناع خمسة نواب عن التصويت.[١١]

وكتب ما يلي في التفسير الذي أُلحق بمشروع القانون:[١٢]

---

[٨] للتوسع في هذا المجال يمكن مراجعة: تقرير الرصد السياسي، "إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٥"، مدى الكرمل، حيفا، تحت الطبع.

[٩] انظروا: نمر سلطاني، مواطنون بدون مواطنة، تقرير مدى السنويّ الاول للرصد السياسيّ: إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (حيفا، مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة، تموز ٢٠٠٠)، ص ٨٢-٨٣. سلطاني نمر، ٢٠٠٥.

[١٠] الجلسة رقم ٥٣ للكنيست الـ١٦، ٣١, ٧, ٢٠٠٣.

[١١] الجلسة رقم ٣٤ للكنيست الـ١٦، ١٨, ٦, ٢٠٠٣.

[١٢] مشاريع قانون – ٢٠٠٣، كراس رقم ٣١، ص ٤٨٢ (٤ حزيران ٢٠٠٣).

. . . منذ اندلاع المواجهة المسلحة بين إسرائيل والفلسطينيين، التي أدت إلى تنفيذ عشرات العمليات الانتحارية في المناطق الإسرائيليّة، يظهر انخراط متزايد في هذه المواجهة لفلسطينيين من سكان المنطقة، حمَلة بطاقات الهوية الإسرائيليّة، التي حصلوا عليها نتيجة لمّ شمل العائلات مع حمَلة الجنسية الإسرائيليّة، من خلال استغلال مكانتهم في إسرائيل، التي تسمح لهم بالتنقل بشكل حر بين مناطق السلطة وإسرائيل. من هنا، وحسب قرار الحكومة رقم ١٨١٣ من تاريخ ١٢,٥,٢٠٠٢ (فيما يلي- قرار الحكومة)، يُقترح تقييد إمكانية منح الجنسية لسكان المنطقة حسب قانون الجنسية، ولا حتى عن طريق لمّ شمل العائلات، أو من خلال منح هؤلاء السكان رخص الإقامة في إسرائيل حسب قانون الدخول إلى إسرائيل، أو تصاريح مكوث في إسرائيل حسب قوانين الأمن في المنطقة. . .

أقرت الحكومية الاسرائيلية في تارخ ١٥-٥-٢٠٠٥ بعض التعديلات على صيغة القانون قبل تقديمه للكنيست للتمديد. ومن ابرز التغييرات التي ادخلت على القانون نجد منح الرجال من فوق سن ٣٥ عاماً والنساء من فوق سن ٢٥ امكانية تقديم طلبات للم الشمل بعد ان كانت الصيغة السابقة تمنع بشكل مطلق أي فلسطيني من تقديم طلب للم الشمل.[١٣]

واقرت الكنيست في تاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠٥ التغيرات في نص القانون بأغلبية ٥٩ عضو كنيست وامتناع ١٢ (٨ اعضاء كنيست عرب و٤ من حزب ياحد-ميرتس).[١٤] وفقا لنص القانون الجديد فإن صلاحية منح تصاريح اقامة في إسرائيل لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة، تمنح لوزير الداخلية وايضا لـ" قائد المنطقة " من الجيش الإسرائيلي في حال " اقتنع هؤلاء ان مقدم الطلب يتماهى مع دولة إسرائيل واهدافها " (وهي صيغة أكثر ودية ورسمية لتسمية المتعاونين وعملاء دولة إسرائيل)، أو اذا اقتنع الوزير أو قائد المنطقة ان هؤلاء الفلسطينيين او احد ابناء عائلاتهم يقومون بخدمة أمن إسرائيل. في المقابل يحرم من الحصول على تصاريح اقامة في إسرائيل كل فلسطيني ترى فيه اجهزة الأمن تهديداً لأمن الدولة، كما يحرم كذلك جميع اقربائه وعائلاتهم من امكانية الحصول على اذن اقامة، أي عقاب جماعي لكل العائلة.

يستدل ايضا من نص القانون " المعدل " ان التعديلات المفترضة كانت شكلية فقط وتبقي على التمييز العرقي، بل وتضيف اليه تمييزاً بين الاجيال المختلفة،[١٥] إضافةً الى ادخال عقاب جماعي على جميع العائلة، إذا ما كان أحد ابنائها ممنوع من دخول إسرائيل لاسباب امنية.[١٦] ويرى بعض المراقبين ان اضافة هذه التعديلات جاءت للالتفاف على طلب محكمة العدل العليا من الحكومة الإسرائيلية تعديل القانون.

بات واضحا كما سبق وأشرنا ان اهداف القانون لا تنحصر في الشأن الامني كما سوق سابقا، وقد ورد هذا على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بقوله " على دولة إسرائيل ان لا تخجل من اعلان الاهداف الحقيقية لهذا القانون، وهي الحفاظ على اغلبية يهودية وضمانها في دولة إسرائيل، وان لا نسوقه فقط لاسباب امنية " ، وقد ترجم

---

[١٣] للاطلاع على نص القانون يمكن مراجعة سلطاني نمر، ٢٠٠٤، ١٩-٢٠.

[١٤] الجلسة رقم ٢٧٦ للكنيست الـ ١٦ من تاريخ ٢٧-٧-٢٠٠٥.

[١٥] شاحر ايلان، صحيفة هآرتس، ١٩-٥-٢٠٠٥.

[١٦] جمعية حقوق المواطن.

هذا الموقف الى قرار حكومي رقم ٣٨٠٥ بتاريخ ٢٦-٦-٢٠٠٥ الذي ينص :

٣- "الهجرة الى إسرائيل وتأثيرها على قانون المواطنية ودخول الدولة"

تكملة لنقاش على تقرير رئيس مجلس الأمن القومي

– تقر الحكومة الإسرائيلية التلخيص المقدم من رئيس الحكومة والذي جاء فيه ان على الحكومة بلورة سياسة هجرة الى إسرائيل لتتناسب ليس فقط والاحتياجات الأمنية، بل ايضا مع اهداف ضمان وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. كما تتبنى الحكومة توصيات رئيس مجلس الأمن القومي في هذا الخصوص" .[١٧]

كان "مجلس الأمن القومي" من ابرز الداعين الى إقرار سياسة إسرائيلية جديدة في مجال الهجرة ودخول الدولة تهدف الى الحد من تزايد عدد ونسبة المواطنين العرب فيها. تقضي هذه السياسة منع أية امكانية مستقبلية تطالب فيها الأقلية العربية بتغير نظام الدولة (إذا ما ارتفعت نسبتهم فيها) والأخص المطالبة بتحويل الدولة الى دولة كل مواطنيها او دولة ثنائية القومية. ووفقا لرئيس مجلس الأمن القومي غيورا ايلند فإن قانون المواطنة كفيل بضمان تلك الشروط وبامكانه التعامل مع الخطر الديمغرافي للعرب في دولة إسرائيل.[١٨]

القانون المذكور يهدف الى الحد من امكانية جمع شمل عائلات أحد الازواج فيها هو فلسطيني من سكان المناطق المحتلة، بمعنى معين يمنع هذا القانون المواطنين العرب داخل اسرائيل من حقوق اساسية بديهية، اذ يحدد لهم بمن يمكنهم الزواج واقامة عائلة، كما باستطاعة الدولة الفصل بين العائلة الواحدة في حال عدم اكتمال اجراءات جمع الشمل قبل العمل بهذا القانون، وفي اغلب الاحيان تستمر تلك الاجراءات سنوات عديدة لدى وزارة الداخلية.

اضافة الى استمرار تمديد سريان قانون الجنسية والدخول الى إسرائيل، سن الكنيست في تاريخ ٢١-٣-٢٠٠٥ قانون "الاقامة غير القانونية"[١٩] الذي يهدف الى منع اقامة العمال الاجانب المتواجدين دون ترخيص في إسرائيل وعلى وجة الخصوص الحد من دخول عمال فلسطينيين من الاراضي المحتلة للعمل دون تراخيص. اذ يدخل الى إسرائيل يوميا الآف الفلسطينيين بغية توفير لقمة العيش لهم ولذويهم بالرغم من المخاطر الكامنة في ذلك، بعد ان حطم الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني. وفقا لهذا القانون يُحكم على كل من يقدم المساعدة ويوفر اماكن سكن لعمال غير اسرائيليين دون ترخيص السجن الفعلي لمدة عشر سنوات.

يوضح الشرح المرفق باقتراح القانون اهداف القانون ويبين المساس بالمواطنين العرب بشكل جلي، اذ يقول "ان القانون جاء ليوفر ردا على التهديد الأمني على دولة إسرائيل وسكانها من قبل سكان المناطق المحتلة الذين يدخلون الى الدولة بغية العمل فيها دون تصاريح، ويشكل القانون ردعاً لمن يقدم يد العون لهؤلاء عبر معاقبتهم بالسجن الفعلي. ويشدد اقتراح القانون ان هذا القانون ساري المفعول فقط للعمال من مناطق السلطة الفلسطينية.

---

[١٧] وقرار الحكومة رقم ٢٢ من تاريخ ٩-٣-٢٠٠٣ ورقم ٣١٠٦ من تاريخ ٢٣-١-٢٠٠٥ في الموقع الاكتروني للحكومة الإسرائيلية . www.pmo.gov.il؛ يوقفل يوعز، هآرتس ١٥-٥-٢٠٠٥؛ جدعون آلون وآخرون، هآرتس ١٦-٥-٢٠٠٥.

[١٨] جدعون الون وآخرون، هآرتس، ١٥-٥-٠٥. يوفال يوعز، هآرتس، ٣-٣-٢٠٠٥

[١٩] دفاتر الكنيست، اقتراح قانون حكومي رقم ١٦٣ بتاريخ ١-٣-٢٠٠٥.

تعني ترجمة القانون الى ارض الواقع ان إي شخص يحمل ملامح عربية معرض ان يكون متهماً تلقائيا بأنه متواجد داخل إسرائيل دون تصريح ويطلب منه ابراز الاوراق الثبوتية، والمقصود هنا ليس فقط لرجال الشرطة والأمن بل ان كل مواطن في الدولة يستطيع ان يضع كل مواطن عربي في موضع التهمة بمجرد الشك فيه، وهكذا يتحول العربي الى متهم بشكل دائم.

بالاضافة الى القوانين التي تمس بالمواطن العربي بشكل مباشر، سن الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠٠٥ عدداً من القوانين التي تمس مكانة المواطنين العرب بشكل غير مباشر وتثير علامات سؤال حول مواطنتهم. ومن ابرز هذه القوانين، قانون "تخليد ذكرى رحبعام غاندي" (الوزير الإسرائيلي السابق الداعي لترحيل-ترانسفير المواطنين العرب والذي اغتيل على يد مجموعة فلسطينية في مطلع انتفاضة الأقصى). بداية القانون كانت في اقتراح قانون خاص اقترحه عضو الكنيست اريه الداد في تاريخ ٥-١-٢٠٠٥ وأقر في القراءة التمهيدية بأغلبية ٤٣ عضو كنيست من معظم الأحزاب الصهيونية.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية تبني مشروع القانون بشرط ان ينسق معها. في تاريخ ١١-٧-٢٠٠٥ اقر الكنيست اقتراح القانون بالقراءة الثانية والثالثة،[٢٠] دون ان يثير ذلك أي نقاش جدي في الاوساط السياسية او الصحافية في إسرائيل، وخاصة ان إرث غاندي مرتبط بشكل مباشر مع الدعوة لطرد العرب من البلاد، وتخليد ذكرى غاندي تعني فيما تعني، شرعنة تلك الطروحات، تعليمها بالمدارس الحكومية (وفرضها على المدارس العربية ايضا)، وتتحول بذلك الى جزء لا يتجزأ من عملية صقل الثقافة السياسية للأجيال القادمة مما يؤثر سلبا على وضعية السكان العرب في الدولة.[٢١] ووفقا لهذا القانون يكون هناك احتفال سنوى لذكرى غاندي (في يوم اغتياله)؛ تقدم وزارة التعليم منحا بحثية لدراسة ارث غاندي؛ وتقام مؤسسة لتخليد إرثه.[٢٢]

بالاضافة الى القوانين التي سنت في الكنيست، كانت هناك عدة اقتراحات قوانين لم تنجز وما زالت في طور الإعداد والبحث الاولي. على سبيل المثال لا الحصر، اقتراحات قوانين لتسهيل منح الجنسية لاقارب مهاجرين جدد يخدمون في الجيش الاسرائيلي لا يستوفون (الاقارب) جميع شروط قانون العودة، بغية مكافأة هؤلاء الجنود على خدمتهم في الجيش، وبهدف "محاربة" الخطر الديمغرافي للعرب في إسرائيل.

لم يقتصر تنامي الاصوات الداعية لمواجهة "الخطر الديمغرافي" للأقلية العربية على رجالات السياسة وصناع القرار بل امتد ايضا للاكاديمية الإسرائيلية. فقد عُقد في جامعة حيفا مؤتمر بعنوان "الخطر الديمغرافي" لنقاش انماط التكاثر السكاني لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ولدى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وللتداول في الامكانيات المطروحة امام إسرائيل للتعامل مع هذه المخاطر. وقد كان من ابرز المحاضرين في هذا المؤتمر ارنون سوفر الذي يتباهى ان تنظيره للخطر الديمغرافي العربي كان له دور في قرار شارون تبني مشروع جدار الفصل وخطة الانسحاب من غزة.

بالاضافة لما يسمى بالخطر الديمغرافي للعرب في دولة إسرائيل فإن السيطرة على الارض، او بالأحرى منع السكان

---

[٢٠] موقع "محسوم" ١٢-٧-٠٥ . ww.mahsom.com .

[٢١] صحيفة هآرتس ١٥-٣-٠٥.

[٢٢] موقع اخبار الدرجة الاولى ٣٠-١١-٢٠٠٥ www.nfc.co.il؛ صحيفة يديعوت احرونوت ٣٠-١١-٢٠٠٥.

العرب من التوسع الجغرافي وبناء مساكن على ما يسمى باراضي الدولة، كان حاضراً بقوة في العام ٢٠٠٥ وادى الى طرح عدة مشاريع قوانين لمنع امكانية بيع او تأجير اراض تابعة للدولة او للكيرن كييمت (صندوق اراضي إسرائيل). ومن ابرز هذه المقترحات كان اقتراح "قانون أساسي: أراضي إسرائيل" الذي تقدم به عضو الكنيست شاؤول يهلوم من حزب المفدال (المتدينين الوطنيين). يهدف الى منع المواطنين العرب من استعمال أراضي الدولة بهدف بناء البيوت أو شراء أراضي دولة. ويأتي هذا القانون للالتفاف على قرار المستشار القانوني للحكومة الذي قضى بعدم شرعية امتناع دائرة أراضي إسرائيل وصندوق أراضي إسرائيل عدم بيع أو تأجير أراض للسكان العرب، الا انه ووفقا لقرار المستشار القانوني على الدولة ان تعوض "الكيرن كييمت" بارض بنفس المساحة.

بموازاة تشريع القوانين العنصرية ضد المواطنين العرب والعمل على تضييق هامش المواطنة، كان العام ٢٠٠٥ عاماً قاسيا على الاحزاب العربية وشهد تضييقاً على امكانية العمل في الكنيست الإسرائيلي، وتنامت الاصوات الصهيونية المطالبة بنزع شرعية اعضاء الكنيست العرب.

قدمت الاحزاب العربية على مدار الكنيست الـ ١٦ (بين العام ٢٠٠٣ و٢٠٠٥) ٢٩٤ اقتراح قانون. وقد قبلت رئاسة الكنيست البت في ٦٤ منها في قراءة تمهيدية، وقد رفض ٤٥ اقتراحا في القراءة التمهيدية وتحول ١٦ اقتراح الى النقاش في اللجان المختصة، وفقط ٥ منها نجحت في اجتياز كافة مراحل التشريع والتحول الى قوانين.

من الجدير ذكره ان معظم اقتراحات القوانين المقدمة من الاحزاب العربية والتي نجحت في عبور كافة مراحل التشريع تتسم بكونها:

١- مشاريع قوانين تصب في المصلحة العامة وفوائدها ليست حكرا لأبناء الأقلية الفلسطينية؛

٢- معظم اقتراحات القوانين تقع في مجال المطالب اليومية للمواطنين ولا تقع في خانة المطالب القومية لأبناء الأقلية؛

٣- معظم اقتراحات القوانين العربية تأتي لحل مشاكل يومية غالبا ما تكون سياسات الدولة مصدرها الاساسي.

٤- الطعن في شرعية تصويت اعضاء الكنيست العرب

صعوبات ومعيقات عمل الأحزاب العربية في البرلمان الإسرائيلي لا تقتصر على تقليص هامش النشاط البرلماني الصرف وتحديد طبيعة اقتراحات القوانين المسموح بها. بالاضافة الى ذلك شهد العام ٢٠٠٥ مطالبة واضحة من بعض الاحزاب الصهيونية بمنع مشاركة اعضاء الكنيست العرب في التصويت على مشاريع قوانين "مصيرية للشعب اليهودي" أو تلك التي تؤثر على مستقبل دولة إسرائيل، نحو: الانسحاب من اراض وترسيم الحدود او اتفاقيات مع الطرف الفلسطيني. وقام بعض اعضاء الكنيست من الاحزاب الصهيونية، في بعض الحالات بالطعن في شرعية قرارات وقوانين تم اتخاذها في الكنيست بفضل اصوات اعضاء كنيست عرب. من ابرز هذه الحالات كان التصويت على مشروع قانون الانسحاب أحادي الجانب من غزة.

منذ ان قدمت الحكومة الإسرائيلية اقتراح قانون الانسحاب من غزة، تعالت الاصوات المطالبة بعدم إقراره بالاعتماد على دعم الاحزاب العربية (او قسم منها على الاقل، إذ عارض هذا المشروع اغلب الاحزاب العربية: التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية، ودعمته القائمة الموحدة المكونة من الحركة الاسلامية الجناح الجنوبي والحزب العربي

الديمقراطي). وتجلت هذه المطالب في التصويت في اللجنة المالية للكنيست التي اقرت قانون تعويض المستوطنين المفروض إخلاؤهم من مستوطنات غزة، اذ شكل صوت عضو الكنيست العربي محمد بركة بيضة القبان لصالح اقرار القانون او رفضه.[٢٣] وقد أقرت اللجنة اقتراح القانون بفضل تصويت عضو الكنيست محمد بركة لصالحه الامر الذي أثار حفيظة اعضاء كنيست من اليمين الإسرائيلي وخاصه من حزب الليكود، الذين وجهوا اللوم على الحكومة الإسرائيلية لاقرارها "اخلاء يهود من بيوتهم" بفضل صوت عضو كنيست عربي. كانت أكثر التعقيبات تهجما تلك الواردة من وزيرة التربية والتعليم ليمور ليفنات التي قالت في تعليقها على اقرار القانون "انها مستاءة جدا من ان عربياً يقرر للشعب اليهودي ان ينسحب من غزة، وان اخلاء يهود يتم بفضل عضو كنيست عربي".[٢٤]

٥- مجزرة شفاعمرو

في تاريخ ٤-٨-٢٠٠٥ استقل الجندي-المستوطن عيدن ناتن زادة (تسوبيري)- (١٩ عاما) من مستوطنة تفواح القريبة من مدينة نابلس في الضفة الغربية الحافلة رقم ١٦٥ المتجهة من مدينة حيفا الى المدينة العربية شفاعمرو. وعندما دخلت الحافلة الى شفاعمرو نهض الجندي من مكانه وتوجه نحو السائق وتبادل الحديث معه، وعندما وصلت الحافلة الى حي مرشان، وتوقفت لأنزال بعض الركاب، عندها بدأ الجندي باطلاق النار من بندقيته الرشاشة نحو سائق الحافلة، ومن ثم بشكل عشوائي على ركاب الحافلة العرب فقتل اربعة مواطنين هم الاختان هزار (٢٣ عاما) ودينا (٢١ عاما) تركي، نادر حايك (٥٥ عاما) وميشيل بحوث (٥٦ عاما)، واصيب عشرة مواطنين.[٢٥]

وفور اعلان نبأ المجزرة هرع آلاف المواطنين من كافة احياء المدينة الى ساحة الجريمة واحاطوا بحافلة الركاب فيما وصلت الى المكان قوة كبيرة من الشرطة تبعتها وحدات "يسام- الوحدات الخاصة" وحرس الحدود، وتم تعزيزها لاحقا بقوة كبيرة من الشرطة وحرس الحدود تم احضارها من جنوب البلاد حيث كانت تشارك في حملة الشرطة (في نفس اليوم الذي وقعت فيه المجزرة في شفاعمرو) لمنع المتظاهرين ضد فك الارتباط من الوصول الى غوش قطيف في قطاع غزة.

وحاول عدد من المواطنين العرب الصعود الى الحافلة للقبض على المجرم وحاولت الشرطة منعهم من ذلك ودخل افراد منها الى الحافلة لحماية القاتل من المواطنين المتجمهرين في المكان. لكن المواطنين الغاضبين وذوي القتلى العرب دخلوا الى الحافلة وانهالوا بالضرب على المستوطن وقتلوه. بعد الجريمة في مدينة شفاعمرو اجرى مركز مدى الكرمل استطلاع رأي عامّ حول عملية شفاعمرو وتدنّي مستوى الشعور بالأمان. ويقول معدو التقرير (حلبي وصعابنة ٢٠٠٥)[٢٦] "ان هدف هذا الاستطلاع هو الوقوف "عند الأثر الذي تركته الجريمة العنصرية التي ارتكبها المجرم نتان زاده في شفاعمرو، في الرابع من آب هذا العام، لأنها كانت

---

[٢٣] تسفي زرحية وجدعون آلون، صحيفة هآرتس ٩-٢-٠٥.
موقع اخبار ynet ٩-٢-٠٥.

[٢٤] اور كشتي، صحيفة معاريف ١٤-٢-٠٥.

[٢٥] موقع عرب ٤٨، ٤-٨-٢٠٠٥؛ ٥-٨-٢٠٠٥؛ ٢٩-٨-٢٠٠٥. يمكن مراجعة الصحف العربية "كل العرب" و"بنوراما" من تاريخ ٦-٨-٢٠٠٥.

[٢٦] مرزوق حلبي، وعميد صعابنة (٢٠٠٥). استطلاع رأي عام حول عملية شفاعمرو- تدني مستوى الشعور بالأمان، حيفا، مدى الكرمل: www.mada-reserach.org

من الأحداث التي يمكن اعتبارها مبلورة للرأي أو للمواقف أو للوعي العام كونها غير مسبوقة في شكلها وسعة دوائر مفاعيلها. فما حدث يتّصل بصميم العلاقة بين الجماعة العربية هنا وبين الدولة بمؤسّساتها والأكثرية اليهودية فيها. كما أنه ينطوي على أثر في التجربة الوجودية لمواطني الدولة الفلسطينيّين كأفراد وكأقلية يلقي بظلّه على تمثيلاتهم لأنفسهم ولمستقبلهم. ولمسنا ذلك من خلال التعاطي الفوري مع ما حصل على مستوى مدينة شفاعمرو حيث وقعت الجريمة وسقط الضحايا، وعلى مستوى الأقلية العربية هنا وردّ فعل الحكومة والنخب الإسرائيلية. وهو ما تجلى بوضوح في سيل من التصريحات وردود الفعل الكلامية الشفوية والمكتوبة، وفي سلسلة من الأفعال والإجراءات على الأرض كزيارات المسؤولين لشفاعمرو أو التظاهرات أو التجمهر في موقع الجريمة أو غيرها من أفعال شعبية ورسمية" (حلبي وصعابنة، ٢٠٠٥، ١-٢).

سأل الاستطلاع عن رؤية الناس للجريمة في مستويات عدة. رؤيتهم لأسبابها ولهُوية المُنفذ وعلاقة الجريمة بسياسات الحكومة تجاه المواطنين العرب وبشيوع خطاب عنصري بما يتصل بهم. كما سأل عن احتمالات تكرار الجريمة وأثرها في مستوى تخوّف المواطنين العرب على أمنهم الحالي أو المستقبلي. إن تعريف المستطلَعين لنقطة انطلاق المنفّذ انطوى على اشارة عميقة إلى درجة إدراك الذي حصل. تشير النتائج إلى أن غالبية (٨, ٦٣٪) من المستطلَعين تميل للاعتقاد بأن المنفّذ ارتكب فعلته لكونه عنصرياً. ونسبة أقل (٣, ٥٦٪) تعتقد أن المنفّذ قام بفعلته لكونه إرهابيًا يهوديًا. كذلك قال نحو ٥, ٣٣٪ أنه انطلق في فعلته من كونه مستوطنًا، وقال نحو ٧, ١٩٪ من كونه يهوديًا. وتوازيها نسبة ٢, ٢٠٪ من المستطلّعين اعتبرت أن الفاعل انطلق من كونه فاشيًا. وأخيرًا، قال نحو ١٥٪ أن الانطلاق كان من كونه جنديًا يهوديًا.

ويتبين من هذه النتائج وجود علاقة ما بين الهُويتين الغالبتين لمنفذ الجريمة: "عنصري" و"يهودي إرهابي"، وبين الإجابات المتعلقّة في تعريف الجمهور العربي لما حصل، حيث أن التعريفات التي حصلت على أكبر تأييد لوصف ما حدث كانت "عملية إرهابية" و"جريمة قتل" على خلفية عنصرية.

وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن نحو ٩٠٪ من المشاركين يرون أن منفذ عملية شفاعمرو يمثل بفعلته "الإرهابيّين اليهود"، ويرى نحو ٨٧٪ أنه يمثّل "اليمين المتطرف". يتضح كذلك، أن نسبة عالية من المشاركين تقيم صلة بين ما حصل وبين "المستوطنين"، حيث أشار نحو ٧٠٪ من المشاركين إلى أن منفذ العملية يمثّل "المستوطنين". مجموعة أخرى من المستطلَعين تعتبر بدرجة عالية- نحو ٦٤٪- أن المجرم يمثّل "المتدينين اليهود". على الرغم من أن المعلومات التي توفّرت ونشرت في وسائل الإعلام عن القاتل لم تشر إلى أنه متدين. يبدو الربط بين القاتل وبين مجموعة "اليهود المتدينين" منطقيًا حينما نأخذ بعين الاعتبار الربط القائم بين مجموعة المتدينين اليهود وبين مجموعات مثل اليمين المتطرف أو المستوطنين. وتدل هذه النتائج على وجود درجة من التطابق لدى المستطلعين في مفهوم المصطلحات: مستوطن، إرهابي، متدين، ومتطرف. هذا فيما يعتقد ٤, ٥٪، فقط من المستطلَعين أن المنفذ يمثّل الجمهور الإسرائيلي عمومًا. وأن ٨, ١٣٪ يعتقدون بأنه يمثّل "الجنود الإسرائيليّين" عمومًا. ومع هذا وجدنا أن نسبة ٧, ٢٣٪ من المستطلَعين يعتقدون أن المنفّذ إنما يمثّل الحكومة في فعلته!

حاول الاستطلاع أن يقف عند ما يمكن اعتباره "مستوى الشعور بالأمان" بين المواطنين العرب في ضوء جريمة شفاعمرو. فهل يعتقدون أنها ستتكرر في مواقع أخرى وهل يعتقد المواطن أنه قد يكون ضحية لعمليات مماثلة؟

ويتّضح من نتائج الاستطلاع أن ٣, ٧٢ ٪ من المواطنين العرب يخشون بدرجة عالية أو متوسطة تكرار ما حصل في شفاعمرو (١, ٤٣٪ و ٢, ٢٩٪ على التوالي). واتضح أن ٨, ٦٢٪ من المواطنين العرب يخشون بدرجة عالية أو متوسّطة حصول عملية مشابهة للعملية في شفاعمرو في مكان سكناهم (٥, ٤١٪ و ٦, ٢١٪ على التوالي)، وأن ١, ٦٨٪ منهم يخشون بدرجة عالية أو متوسطة (٥, ٤٤٪ و ٨, ٢٣٪ على التوالي) أن يتعرضوا هم شخصيًا لحادث مماثل. إذن، قالت نسبة عالية من المواطنين العرب، على نحو واضح، في ردها على الأسئلة الثلاثة، أنهم لا يشعرون بالطمأنينة الشخصية على أثر جريمة شفاعمرو. فالجريمة، حسب رأيهم، قد تتكرر وأنها قد تقع في مكان سكناهم وإنهم قد يكونون ضحيتها.

وعند سؤالهم عن مستوى الشعور بالأمان للمستقبل، من خلال السؤال التالي: "إلى أيّ درجة تشعر بالأمان لمستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل؟" اتضح أن ٥, ٤٠٪ من المشاركين "لا يشعرون بتاتًا" بالأمان لمستقبل العرب في إسرائيل. وقال نحو ٧, ٢٨ ٪ منهم أنهم يشعرون بـ"درجة قليلة" من الأمان، و ٦, ٢٦٪ يشعرون بـ"درجة متوسطة"، ونحو ٦, ٤٪ فقط يشعرون بـ"درجة عالية" من الأمان لمستقبل العرب في إسرائيل.

وزارة العدل: ١٣ قتيلا دون أي متهم!

في مؤتمر صحافي عقد بتاريخ ١٨-٩-٢٠٠٥ شارك فيه كل من ميني مزوز المستشار القضائي للحكومة وهرتسيل شبيرو رئيس وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة في وزارة القضاء (في ما يلي: "ماحاش") وعيرن شندلر المدعى العام، اعلنت "ماحش" نتائج تحقيقها في مقتل ١٣ مواطناً عربياً خلال مظاهرات تشرين الاول ٢٠٠٠.

اعلنت "ماحاش" خلال المؤتمر انها قررت "اغلاق ملفات التحقيق في حالات القتل وتبرئة افراد الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلي من دماء شهداء هبة الاقصى في تشرين الاول ٢٠٠٠، وطرحت في تقرير مفصل يمتد على ٨٠ صفحة، جملة من المبررات الواهية لتسويغ قرار اغلاق جميع ملفات التحقيق ضد القتلة من ضباط وافراد الشرطة الاسرائيلية الذين قتلوا ١٣ شابا فلسطينيا بدم بارد. وزعمت الوحدة القطرية للتحقيق مع افراد الشرطة في تقريرها ان قرار اغلاق الملفات ناجم عن فحص الاحداث من وجهة نظر القانون الجنائي الذي يحدد مقاييس عالية للادلة المطلوبة لادانة المتهمين. وحسب هذه المزاعم فان الاستنتاجات التي خرجت بها الوحدة "تستبعد فرصة ادانة أي من المتورطين في الجريمة، في اية محاكمة مستقبلية، ولذلك رأت انه لا مفر امامها من اغلاق ملف التحقيق.

ويلاحظ منذ بداية التقرير ان وحدة التحقيق مع افراد الشرطة تنحى نحو توجيه اصابع الاتهام الى الضحية، تماما كما فعلت لجنة اور واللجنة الوزارية التي شكلتها الحكومة الاسرائيلية، اثر صدور تقرير لجنة اور، لمتابعة توصياته. فقد ركز التقرير، منذ اول سطر في مقدمته المستفيضة على اعتبار ما حدث في تشرين الأول ٢٠٠٠ "اعمال شغب قاسية" و"اعمال خرق للنظام" ادت الى مقتل ١٢ شابا عربيا فلسطينيا من الداخل وفلسطيني من قطاع غزة، قتل في ام الفحم. وتجاهل التقرير التعامل البوليسي الوحشي مع تظاهرات المواطنين العرب، وسياسة الكيل بالمكيالين التي تتبعها الشرطة مع المتظاهرين العرب من جهة، ومع المتظاهرين اليهود، من جهة اخرى، حتى وان كانت تظاهرات المواطنين اليهود اشد عنفا. وللمقارنة فقط نذكر باعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون، قبل عدة اشهر

فقط، ضد افراد الشرطة والجيش الذين ارسلوا لاجلائهم عن مستوطنات قطاع غزة، حيث حرصت حكومة اريئيل شارون على منع الجنود من حمل اي نوع من السلاح الفتاك والتعامل مع المستوطنين بقفازات من حرير رغم شدة العنف الذي مارسه المستوطنون ضد هذه القوات.

ووفقا لتقرير "ماحاش" جاء هذا القرار بسبب عدم توفر ادلة كافية "بسبب عدم تمكنها من الوصول الى افراد الشرطة المسؤولين عن تنفيذ المخالفات". والانكى من هذا، كان الاتهام الموجه من قبل رئيس "ماحاش" هرتسل شبيرو الى القيادات العربية و اهالي القتلى بعرقلة التحقيق وعدم التعاون الكافي مع المحققين، وتحميلهم مسؤولية عدم التوصل الى ادلة كافية لإدانة افراد من الشرطة المتورطين في القتل. وقال شبيرو ان تحقيق "ماحاش" بدأ بعد اكثر من ثلاث سنوات من احداث تشرين الأول بادعاء انه "لم يكن بالامكان البدء في التحقيق في موازاة عمل "لجنة أور". وادعى شبيرو ايضا انه "لم تكن هناك امكانية للتوصل الى الحقيقة اثناء الحدث، وان "الوسط العربي لم يوافق على التعاون".

الجدير بالذكر ان شبيرو تحدث طوال المؤتمر الصحافي عن قيام المتظاهرين العرب خلال الأحداث باغلاق طرق رئيسية وقذف افراد الشرطة بالحجارة من دون ان يتطرق الى قيام الشرطة الاسرائيلية باطلاق النار على المواطنين واصفا مظاهرات المواطنين العرب "بأعمال شغب خطيرة للغاية". وادعى شبيرو ان تسع حالات تم فيها قتل مواطنين عرب خلال تشرين الأول ٢٠٠٠ "لم ننجح من التوصل الى شرطي معين نفذ اطلاق النار". واضاف ان "الحالات الاربع الاخرى لم يكن بالامكان اثبات ان هذا الشرطي او ذاك هو الذي اطلق النار وتسبب بالقتل لان افراد الشرطة في تلك الايام كانوا يتنقلون من جبهة إلى اخرى".

كما تسعى الوحدة الى تبرير استخدام النيران ضد المواطنين المسالمين من خلال تصوير الأحداث بأنها "جرت في اجواء شاذة بشكل خاص، قام خلالها مواطنون في الدولة باعمال قاسية وعنيفة خرجت بشكل متطرف عن اعمال الاحتجاج العادية المتعارف عليها في دولة نظامية". كذلك ادعى شبيرو ان القناصة "اطلقوا النار على الجزء السفلي من الجسم وكان هذا اطلاق نار دفاعا عن النفس"، لكن التحقيقات دلت على ان القتلى اصيبوا بالجزء العلوي من الجسم وكانت اصاباتهم قاتلة. كذلك دافع شبيرو عن استخدام الشرطة للقناصة ضد المتظاهرين العرب زاعما انه "كان هناك خطر على حياة افراد الشرطة من حجارة المتظاهرين".

رفضت الأقلية العربية والقيادات العربية قبول هذا الاستهتار من قبل وحدة التحقيق مع افراد الشرطة وهددت بالطعن في النتائج في القضاء الإسرائيلي. وبعد اسبوع من نشر نتائج التحقيق قررت وحدة التحقيق مع افراد الشرطة التابعة لوزارة القضاء الاسرائيلية (ماحاش) اعادة فحص نتائج التحقيق ضد افراد الشرطة. وقال شبيرو ان قرار اعادة فحص نتائج تقرير "ماحاش" اتخذ بموافقة المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية مناحيم مزوز والنائب العام عيران شندار الذي كان يرأس "ماحاش" اثناء مقتل المواطنين العرب الـ١٣ وكان مسؤولا عن قرارات "ماحاش" في حينه بعدم اجراء تحقيق بادعاء بدء اعمال لجنة اور الرسمية للتحقيق في احداث تشرين الأول. ونقلت وسائل الاعلام عن شبيرو قوله ان قرار اعادة فحص نتائج التحقيق جاء في اعقاب اعلان ذوي الشهداء عن نيتهم عدم تقديم استئناف للمستشار القضائي للحكومة حول تقرير "ماحاش" وانما سيتوجهون مباشرة الى المحكمة العليا.

٦- السياسات الحكومية تجاه السكان العرب (البدو) في النقب

يمكن القول ان تعامل الدولة مع المواطنين البدو في النقب يعكس بوضوح معظم الادعاءات الواردة في هذا الفصل، اذ تشكل السياسات الحكومية في هذا المجال ابرز معالم الكراهية والعنصرية من ناحية وأنماط الاقصاء والتهميش المعمول بها تجاه أبناء الأقلية الفلسطينية في دولة إسرائيل من الناحية الاخرى.

بلغ عدد السكان العرب (البدو) في الجنوب (النقب) قرابة ١٤٠ الف نسمة ويشكلون حوالي ١٤٪ من مجموع السكان في لواء الجنوب. يعيش السكان البدو في النقب في نوعين من التجمعات السكانية، الاولى هي المدن والقرى المعترف بها اسرائيليا (وعددهم سبع) أنشئ القسم الاكبر منها بعد قيام دولة إسرائيل لتجميع المواطنين البدو في قطاع واحد ليتسنى لها السيطرة على اراضيهم. والثانية هي تلك البلدات غير المعترف بها (حوالي ٤٠ مجمعاً سكانياً). وفي كلا الحالتين يعاني السكان من اوضاع اقتصادية متدنية وتحتل اعلى مستويات الفقر والبطالة في دولة إسرائيل؛ كما تعاني من اوضاع اجتماعية وصحية متدنية للغاية؛ وتنعدم في معظم هذه البلدات الخدمات الاساسية والمرافق والبنى التحتية، وهناك من اطلق على المواطنين البدو لقب "مواطنون غير مرئيين" (سفيرسكي وحسون، ٢٠٠٥).

يعتبر المواطنون البدو في النقب المجموعة العربية الوحيدة التي لا تزال تربطها علاقة ملكية على الاراضي على نطاق واسع، وذلك على الرغم من اقتلاعها من أرضها الأصلية التي كانت تقطنها حتى قيام أسرائيل، ونقلها عنوةً الى مناطق جديدة، وعلى الرغم من مصادرة الأراضي المكثفة التي عانت منها في هذه المناطق ايضاً (اي المناطق الجديدة التي نقلت اليها). من جهتها تتنكر الدولة رسمياً ومبدئياً لهذه العلاقة بين البدو وأرضهم، لكنها تعترف بها على المستوى العملي. ويناضل البدو ليس فقط من أجل الحصول على اعتراف الدولة بحقّهم بالملكيّة على أراضيهم، إنما ايضا من أجل الحصول على الخدمات التي توفرها الدولة لبقيّة السكان في الدولة. وبينما لا يزال البدو يناضلون من أجل كل هذه القضايا، تعمل حكومات إسرائيل المتعاقبة وبشكل منهجي على تجريدهم من أراضيهم وحصرهم داخل عدد قليل من البلدات. تقوم هذه الحكومات كذلك بإقصاء البدو عن مخططاتها في مجال التطوير، وتعاملهم على أنهم مجموعة غير مهمة بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الإسرائيليين (سفيرسكي وحسوّن ٢٠٠٥).

بالاضافة الى ما ذكر فإن للمواطنين البدو مكانة مدنية منفردة مختلفة عن بقية انواع او اشكال المواطنة في الدولة. يتجلى الامر، اولا، في ان العلاقة بين الدولة والمواطنين البدو تُمارس من خلال عدد من المؤسسات التي أقيمت خصيصا لهذا الغرض، والتي تعمل بشكل مستقل عن بقية أجهزة الدولة. ثانياً، على مدار عمر الدولة تقريبا، لم يتمتع البدو بحكم محلي مستقل، حتى في القرى المعترف بها. واخيراً، لم يتمتع البدو سابقا – وبعضهم حتى يومنا هذا– من حقوق المواطنة السياسية كحق التصويت والترشيح للسلطة المحلية أو حتى الحق في تسجيل العنوان في بطاقة الهوية. من ابرز الدوائر التي وظفت للتعامل مع السكان البدو بعد انتهاء الحكم العسكري هي "مديرية البدو" التي أقيمت داخل دائرة اراضي إسرائيل كقسم من وزارة الزراعة، و"الدوريات الخضراء" وهي قوات أمن نظامية تعمل في المناطق البدوية في النقب ومسؤولة عن "الحفاظ على اراضي الدولة من الغزاة"، تقع على هذه الدورية ايضا مسؤولية هدم البيوت غير القانونية (وفقا للقانون الإسرائيلي) ومصادرة قطعان المواشي ورش مبيدات على مزروعات ومحاصيل في اراض يزرعها البدو.

كُلف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السنوات الاخيرة إدارة قضية البدو في النقب ورسم السياسات الحكومية للتعامل معهم، وقد وصفت حالة المواطنين البدو في التقرير السنوي لمجلس الأمن القومي للعام ٢٠٠٤ بانهّا "قنبلة موقوتة

جاهزة للانفجار " تحمل في طياتها إمكانية واردة للصدام العنيف. كما يشير المجلس في تقريره الى " خطر السيطرة البدوية على أراضي الدولة بمساحات كبيرة " ، وإلى تأثير العناصر الإسلامية " المتطرفة " على السكان. ويتطرق جزء كبير من التقرير الى " المشكلة الديمغرافية " بما في ذلك " نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة " في أوساط المجتمع الفلسطيني عامة والبدو في النقب خاصة (مقتبس لدى سلطاني نمر ٢٠٠٥).

من هنا، فإن تعامل دولة إسرائيل مع السكان البدو يقوم على كون هؤلاء المواطنين يشكلون خطراً يهدد الدولة من ناحية التكاثر السكاني ومن امكانية السيطرة على الاراضي (تعتبر منطقة الجنوب في إسرائيل المخزون الاستراتيجي للاراضي في الدولة وحاليا نسبة السكان فيها ضئيلة للغاية).

وقامت دولة إسرائيل وما زالت تقوم في مسألة السيطرة على الاراضي، في محاولات عديدة لتجميع السكان البدو في قرى تقام خصيصا لهم، تكون مساحة الاراضي فيها اقل من الاراضي المتواجد عليها حاليا السكان البدو. كما انها تقوم بشكل مستمر ومنهجي بعمليات هدم البيوت غير المرخصة وفقا للقوانين الإسرائيلية العنصرية.

من ابرز القوانين التي شرعت خصيصا في السنوات الاخيرة للسيطرة على أراضي البدو في النقب كان قانون ما يسمى بـ " طرد الغزاة " ، وقد أقر في الكنيست الإسرائيلي في ١٧-١-٢٠٠٥. يعرف القانون بصيغته الرسمية على انه يهدف الى " إخلاء الأراضي العامّة " : " أخلاء أراضٍ من كل إنسان وأغراض منقولة وحيوانات، ومن كل ما هو مشيّد أو مزروع عليها، ومن كل ما يقترن بها بشكل ثابت " ومن حيثيات اقرار القانون والمداولات بين اعضاء الكنيست مقترحي القانون بات واضحا أن الهدف الحقيقي والاساسي من وراء هذا القانون هم المواطنون العرب بشكل عام والسكان البدو بشكل خاص (سلطاني، ٢٠٠٥، ٢١).

واستمرت في العام ٢٠٠٥ بل ازدادت وتيرة هدم البيوت العربية في النقب وجرف الحقول الزراعية والمحاصيل بواسطة الجرافات بعد ان منعت المحكمة من وزارة الزراعة ابادة المحاصيل الزراعية بواسطة رش مواد كيماوية من الطائرات. وقد اقدمت مديرية النقب على هدم قرابة الـ ٢٠٠ بيت خلال العام ٢٠٠٥، وتجريف الآف الدونمات من الاراضي الزراعية تابعة للمواطنين البدو في النقب (شحادة، ٢٠٠٦ ب، تحت الطبع).

أقرت الحكومة في العام ٢٠٠٥ خطة لتهويد النقب والجليل تحت عنوان رسمي هو خطة لـ" تطوير النقب والجليل " ، تقضي باستثمار ما يقارب الـ- ١٧ مليارد شيكل جديد في منطقة النقب لمدة عشر سنوات،[٢٧] تحت أشراف الوزير شمعون بيريس. وتمنح الدولة المناطق الجنوبية (اليهودية) تخفيضات في الضرائب، نحو: تعديل البند ١٦٤ للأمر ضريبة الدخل الذي يشمل بلدات يهودية فقط؛ منح إعفاءات ضريبية للمستثمرين، وزيادة هبات الاسكان والدعم الحكومي لتشجيع شراء البيوت في منطقة النقب والجليل. وشهدت هذه الخطط الحكومية تنامياً كبيراً بعد أقرار الانسحاب من غزة بهدف تعزيز الاستيطان اليهودي في النقب وبهدف تشجيع المستوطنين على الانتقال الى هذه المناطق بعد اخلائهم من غزة.[٢٨]

وقد اعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون " ان الانسحاب من غزة من المفروض ان يعزز النقب والجليل. . . الوجه الاخر للانسحاب هو تقوية الاستيطان في النقب والجليل. . . هدف الحكومة تشجيع وجذب سكان جدد الى هذه المناطق من مركز البلاد، سكان اوضاعهم الاقتصادية جيدة بغية تنمية وتطوير هذه المناطق النائية. . . وسوف نقوم بحملة لتشجيع

---

[٢٧] موقع اخبار الدرجة الاولى ١٦-١١-٢٠٠٥ www.nfc.co.il . انظر ايضا قرار الحكومة رقم ٤٤١٥ من تاريخ ٢٠,١١,٢٠٥٥.

[٢٨] شالوم ديختر، صحيفة هآرتس ٢,٥,٢٠٠٥.

شراء الاراضي في النقب والجليل وسوف نخفض اسعار الارض فيها" .[٢٩]

وقد استطاعت إسرائيل انتزاع شرعية دولية لهذه المخططات عندما اوردت في خطاب الرئيس الاميركي بوش ووعده لشارون الحفاظ على يهودية الدولة، ومنح الدعم لتطوير الجليل والنقب. وطلبت الحكومة الإسرائيلية مبلغ ٢ مليارد دولار من الحكومة الاميركية لتنفيذ مشاريع تهويد النقب والجليل. وعلى مدار تاريخ دولة إسرائيل، ما تعنية هذة المشاريع بالنسبة للمواطنين العرب هو: مصادرة الاراضي، تضييق الحيز المكاني وإقصاءهم من عملية التطوير.

٧- الشعور بالمساواة والمواطنة- خلفية عامة للمواقف من الحدث

بعد ان استعرضنا ابرز السياسات الحكومية تجاه ابناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وتجليات العنصرية وأبرز احداث العام ٢٠٠٥، رأينا انه من الاهمية بمكان ان نوصل للقارئ العربي مواقف المواطنين العرب من دولة إسرائيل واستيضاح مواقفهم من قضايا اساسية في علاقتهم بالدولة والتي يمكن أن نُدرك، من خلالها، زوايا مهمة في مفهومهم للعلاقة بالدولة ومدى شعورهم بالمواطنة داخل دولة إسرائيل. لتوضيح هذا الجانب نورد أدناه نتائج استطلاع للرأي العام لدى المواطنين العرب في دولة إسرائيل (الذي اجراه مركز مدى الكرمل في اواخر العام ٢٠٠٥).

نستعرض بداية تعريف المواطنين العرب لدولة إسرائيل. يتضح من المعطيات الواردة في الجدول ١ ان المواطنين العرب على معرفة كبيرة الى حد ما بجوهر دولة إسرائيل وسياساتها، اذ يرى معظم المستطلعين العرب ان دولة إسرائيل لا تمنح حقوقاً كاملة لهم، ويرى قسم كبير منهم ان دولة اسرائيل هي دولة غير ديمقراطية. من هنا نشتق مواقف المواطنين العرب من سياسات الدولة تجاة ابناء الأقلية العربية، اذ يرى قرابة الـ ٤٠٪ ان الدولة تعمل العرب في أغلب المجالات او جميع المجالات، و٤٥,٤٪ يرون ان الدولة تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في بعض المجالات وضد مصلحتهم في مجالات أخرى.

الجدول رقم (١)

بالنسبة لكل تعريف قل لي إلى أي مدى توافق عليه أم لا، حيث أن ١- لا أوافق بالمرة و ٥- أوافق جدا.

		لا أوافق بالمرة				أوافق جدا
		١	٢	٣	٤	٥
.٧	إسرائيل هي دولة يهودية وغير ديمقراطية	١٦,٥	١٢,٤	١٧,٢	٢٤,٤	٢٩,٥
.٨	إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية	٢٩,٦	١٩,٢	٢٠,٣	١٤,٧	١٦,٢
.٩	إسرائيل هي دولة كل مواطنيها	٤٥,٥	٢٠,٣	١٦,٧	٧,٥	١٠,٠
.١٠	إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي والمواطنين العرب	٢٦,٨	٢٥,٥	٢٧,٠	١٠,٥	١٠,١
.١١	إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي والمواطنين العرب ولكن مع حقوق غير كاملة للمواطنين العرب	٨,٧	٨,٢	١٤,٧	٢٧,٥	٤٠,٩

[٢٩] Ynet، ١٦-٦-٠٥ ؛ يمكن الاطلاع على خطاب رئيس الحكومة في موقع الحكومة www.pmo.gov.il؛ صحيفة هآرتس ٢٤-٠٨-٢٠٠٥. انظر ايضا www.pmo.gov.il/PMO/Archive/Spokesman/2002/Spokesman6719.htm
. www.sela.pmo.gov.il/PMO/Hitnatkut/homepageMap.htm

الجدول رقم (٢)

هل تعتقد ان حكومة اسرائيل اليوم تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب أم ضد مصلحة المواطنين العرب؟

	الاجابات	النسب
١	تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في جميع المجالات	٣,٢
٢	تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في أغلب المجالات	١٢,٣
٣	تعمل من أجل مصلحة المواطنين العرب في بعض المجالات وضد مصلحة المواطنين العرب في مجالات أخرى	٤٥,٤
٤	تعمل ضد مصلحة المواطنين العرب في أغلب المجالات	٣٠,٠
٥	تعمل ضد مصلحة المواطنين العرب في جميع المجالات	٩,١

معظم المستطلعين العرب يعتقدون ان تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية لا يضمن لهم المساواة مع اليهود، وتعتقد غالبيتهم بوجود تناقض في تعريف دولة اسرائيل لنفسها كدولة يهودية وديمقراطية.

بالاضافة الي ذلك فإن نسبة قليلة من المستطلعين العرب يرون في دولة إسرائيل دولة ديمقراطية، بما يتعلق بالمواطنين العرب (جدول ٣)، و ٤,٥٧٪ انها ديمقراطية بما يتعلق باليهود في إسرائيل. وقرابة الثلثين من المستطلعين العرب يعتقدون ان إسرائيل دولة غير قائمة على العدل.

الجدول رقم (٣)

الى أي مدى توافق أو لا توافق على المقولات التالية

		لا أوافق بالمرة				أوافق جدا
		١	٢	٣	٤	٥
١.	بما يتعلق بالاقلية العربية في إسرائيل، اسرائيل هي دولة ديمقراطية	٣٨,٥	١٨,٨	٢٤,٣	٩,٧	٨,٧
٢.	بما يتعلق باليهود في اسرائيل، اسرائيل هي دولة ديمقراطية	٣,٥	٥,٧	٩,٥	٢٣,٨	٥٧,٤
٣.	اسرائيل قامت سنة ١٩٤٨ على أساس عادل	٧٣,٠	٩,٩	٧,٣	٣,٦	٦,٢
٤.	إسرائيل دولة قائمة حاليا على العدل	٥٠,١	٢٢,٥	١٤,٦	٦,٣	٦,٥

عندما سئل المستطلعون "هل تشعر ان اسرائيل هي دولة المواطنين العرب؟" أجاب ١,٢٥٪ من المستطلعين أنهم لا يشعرون بتاتا ان دولة إسرائيل هي دولتهم و- ٠,٣٠٪ يشعرون بدرجة قليلة، و- ٤,٢٩٪ يشعرون بدرجة متوسطة والباقي ٥,١٥٪ بدرجة عالية.

وعندما سئل المستطلعون "هل تشعر أن إسرائيل هي دولة المواطنين العرب؟" أجاب نحو ٤,٣٤٪ من المستطلَعين أنهم لا يشعرون بذلك بتاتًا. وأجاب ٨,٣١٪ أنهم يشعرون بذلك ذلك بدرجة قليلة. أما البقية، ٩,٣٣٪ فيشعرون

بدرجة متوسطة وعالية أن إسرائيل هي دولة المواطنين العرب.

تبيّن نتائج الاستطلاع السنوي في مجال تقييم مدى المساواة بين العرب واليهود بحسب المجال المطروح، أن هنالك تفاوتًا في تقييم مدى المساواة بحسب المجال المطروح. ففي مجالات توزيع الموارد والتأثير على القرارات المهمة في الدولة والتمثيل في المناصب العليا وفرص العمل في المؤسّسات الحكومية والمواطنة والعلاقة مع الدولة والتمثيل السياسي وخدمات التربية والتعليم وفرص العمل في المؤسّسات الخاصة والحقوق السياسية لا تتعدّى نسبة هؤلاء الذين يعتقدون بوجود مساواة بين العرب واليهود ألـ ١٥٪ (الذين اختاروا التدريج ٤ أو ٥). أما في مجالات معاملة المؤسّسات الحكومية واحترام الأديان والأماكن المقدّسة وحرية التعبير عن الرأي ومعاملة القانون، فتتراوح النسب بين ١٩٪ و ٣٠٪. في المجال الصحي، فقط، نلاحظ أن ما يقارب نصف المشاركين يعتقدون بوجود مساواة بين العرب واليهود. بشكل عام، تُشير هذه المواقف إلى الاعتقاد بوجود تمييز حادّ ضد العرب في إسرائيل باستثناء مجال الصحة.

الجدول رقم (٤)

بالنسبة لكل مجال قل لي حسب رأيك ما مدى المساواة بين العرب واليهود في إسرائيل.

		ليس هناك مساواة بالمرّة				هناك مساواة كاملة
		١	٢	٣	٤	٥
١.	خدمات التربية والتعليم	١٨,٩	٢٤,٥	٣٣,٩	١٥,٤	٧,٢
٢.	الخدمات الصحية التي تتلقاها في بلدك	٦,٩	١٠,٠	٢٢,٢	٣١,٨	٢٩,١
٣.	المعاملة في المستشفيات	٤,٦	١٠,٣	٢٠,٤	٣٥,٠	٢٩,٨
٤.	فرص العمل في المؤسسات الحكومية	٣٦,٦	٢٧,٦	٢٥,٣	٧,٠	٣,٤
٥.	فرص العمل في شركات ومصالح يهودية	٣٦,١	٢٥,٩	٢٦,٢	٧,٩	٣,٩
٦.	التمثيل في المناصب الحكومية العليا	٤٧,٣	٢٦,٢	١٧,٥	٦,٦	٢,٤
٧.	المساواة أمام القانون	١٤,٩	١٨,٠	٣٢,٣	١٨,٩	١٦,٠
٨.	حرية التعبير عن الرأي	١٥,٠	١٨,٩	٣٠,٢	١٩,٦	١٦,٣
٩.	معاملة المؤسسات الحكومية	١٨,٠	٢٤,٤	٣٣,٠	١٥,٤	٩,٣
١٠.	التأثير على القرارات المهمة في الدولة	٥١,١	٢٧,١	١٤,٧	٤,١	٣,٠
١١.	معاملة الشرطة	٣٧,٢	٢٤,٧	٢٠,٢	١٠,٧	٧,٢
١٢.	توزيع الموارد - ميزانيات السلطات المحلية	٣٢,٧	٢٩,٧	٢٦,١	٧,٧	٣,٨
١٣.	احترام الأديان والأماكن الدينية	٢٥,٥	٢٠,٠	٢٤,٢	١٧,٣	١٣,١
١٤.	فرص التقدم (النجاح) في الحياة داخل اسرائيل	٢١,٠	٣٠,٠	٢٨,٨	١٤,٠	٦,٣

تشير هذه النتائج بالمجمل، إلى أن التعامل الذي تعتمده الدولة أو الحكومة تجاه المواطنين العرب لا ينطوي على

التمييز ضدهم فحسب، بل هو تعامل مع أولئك الذي تعتبرهم الدولة أعداء لها! وقد ابدى المستطلعون درجة عالية من المتابعة للشوؤن السياسية ووضعية الأقلية العربية داخل إسرائيل. وعندما سئل المستطلعون عن الحلول المستقبلية لعلاقة العرب في اسرائيل بدولة اسرائيل، كان خيار أن تكون دولة إسرائيل دولة جميع مواطنيها وتضمن مساواة تامة بين جميع المواطنين أكثر الحلول المقبولة عند المستطلعين وقال ٧٦,٣٪ منهم ان هذا الحل مقبول جدا، من جهة أخرى اجاب ٧,٥٪ ان اكثر حل مقبول عليه هو ان تبقى اسرائيل كما هي حاليا.

الجدول رقم (٥)

بالنسبة لكل واحد من الحلول لعلاقة العرب في اسرائيل بدولة اسرائيل، قل لي هل هو مقبول عليك شخصيا ام غير مقبول، بدون علاقة لامكانية تطبيق كل حل.

		غير مقبول				مقبول جدا
		١	٢	٣	٤	٥
.١٩	أن تكون دولة إسرائيل دولة جميع مواطنيها وتضمن مساواة تامة بين جميع المواطنين	٣,٠	١,٨	٣,٧	١٥,٣	٧٦,٣
.٢٠	أن تضمن الدولة للعرب أكبر قسط ممكن من الحقوق لكن ليس مساواة تامة مع اليهود على ان تبقى دولة يهودية	٢٩,٣	١٧,٢	٢٧,٦	١٧,٢	٨,٧
.٢١	أن تكون دولة إسرائيل دولة يهودية على أن يحكم العرب أنفسهم بكل ما يتعلق بالتربية والثقافة (حكم ذاتي ثقافي)	٢٣,٠	٢٠,٢	٣٢,٠	١٥,٥	٩,٣
.٢٢	دولة ثنائية القومية في إسرائيل لليهود والعرب لكن بدون الضفة وقطاع غزة: بمعنى ان يتشارك العرب واليهود في الحكم والادارة وتوزيع المصادر	٢٠,٣	١٥,٢	٢٠,٣	١٧,١	٢٧,١
.٢٣	ان تبقى اسرائيل كما هي حاليا	٤٩,٨	٢٤,٠	١٤,٢	٦,٣	٥,٧

تلخيص

في الاونة الاخيرة تطفو على السطح لدى الفلسطينيين في اسرائيل أكثر من أي وقت مضى التحديات الاستراتيجية التي سوف يكون لشكل التعامل معها تأثيرات وتداعيات على مستقبلهم. اهم هذه التحديات هي:

١ – مسألة العلاقة مع الاكثرية والدولة: تمكّن اسرائيل من حيث المبدأ مواطنيها الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الاساسية مثل حق الانتخاب والترشح لمؤسسات الدولة، وتمكنهم من التعبير عن رأيهم والتمتع بحرية التنقل والتنظيم. من ناحية أخرى، تحافظ الدولة على فوقية اليهود في جميع المجالات، بما في ذلك قوانين الدولة. وتمارس اسرائيل من ناحية، نظام حكم ديمقراطي، بكل ما يتعلق بالمستوى المؤسساتي وإجراء الانتخابات بشكل دوري، وتغيير الحكومة وفصل السلطات وفصل الجيش عن السياسة وغير ذلك، لكنها ومن ناحية ثانية لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية. وتتخذ اسرائيل كدولة متماثلة مع مجموعة عرقية/ قومية واحدة، إجراءات عديدة تهدف إلى عدم شمل مواطنيها

العرب كمواطنين متساوين يحظون بكامل المخصصات التي يحصل عليها المواطنون اليهود. وحافظت اسرائيل فعليا على دونية العرب مقابل اليهود، من خلال التمييز ضدهم في العديد من مجالات ومرافق الحياة وعلى أصعدة عدة تلافيا لحصولهم على المساواة. إضافة إلى ذلك تدعم الاغلبية اليهودية الدولة الإثنية وسياستها تجاه المواطنين العرب. ويشكل هذا الدعم ضمانا لاستمرار ممارسة الدولة لوظيفتها الإثنية التي تتعامل مع اليهود كفوقيين ومع العرب كدونيين. ويكفل هذا الدعم، اضافة إلى ذلك، استقرار الدولة الاثنية، وهذا ما يجعل الامور أكثر صعوبة بالنسبة للأقلية، ويوصل لها رسالة تشير إلى ضآلة احتمال تغيير الوضع ضمن الظروف الديمغرافية والسياسية السائدة. ويساهم وضع كهذا في مضي الاقلية نحو وضع متأزم، أو يساهم في بحثها عن حلول ثورية لمكانتها داخل نظام الحكم.

٢ – العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية: إن مشكلة العرب في اسرائيل التي بدأت بعد قيام دولة اسرائيل هي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية بمفهومها الواسع. لقد كانت منظومة العلاقات بين الفلسطينيين في اسرائيل وبين الشعب الفلسطيني ومؤسساته دائما ذات حساسية بالنسبة اليهم كأفراد وكمجموعة. على الرغم من ذلك فإن العملية السلمية بين إسرائيل و م. ت. ف. تجاهلت تماما هذا الجانب. إن هذا التجاهل يكمل النهج الذي اعتمدته م. ت. ف. تجاه الفلسطينيين في اسرائيل طوال السنين، والذي يعبر عن مدى التفاعل المتدني بين الطرفين. اذ إن العرب في اسرائيل لم يكونوا شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية والسياسية للفلسطينيين التي أنشئت في المهجر خلال الستينيات. كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تر في همومهم الوطنية موضوعا رئيسيا على جدول الاعمال الوطني. وتعاملت اسرائيل دائما مع كل ضائقة محتملة للأقلية العربية في اسرائيل على انها مسألة اسرائيلية داخلية، وحذت حذوها م. ت. ف. التي لم تطرح قضايا تتعلق بالعرب في اسرائيل على طاولة المفاوضات. كما ان المواطنين العرب لم يمارسوا ضغطا من اجل اتخاذ خطوات كهذه، ربما لأنهم أدركوا أن اية خطوة في مثل هذه الحساسية قد تؤدي الى تعطيل العملية السلمية برمتها ومس علاقاتهم بالدولة.

اتضح للعرب في اسرائيل مع مرور الوقت، أنه لا توجد امامهم أية إمكانية عملية لأن يكونوا جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية في الظروف الراهنة، على اساس من المساواة مع الفئات الفلسطينية الاخرى، لقد تطور مركز الحركة في الشتات، ثم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، أنشئت وتطورت مختلف المؤسسات. أما الفلسطينيون في اسرائيل فقد كانوا على هامش هذه التطورات. إن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة تشكل، عمليا، قيادة الكيان السياسي في الضفة والقطاع، هناك في حدود السلطة الوطنية الفلسطينية، سينشأ المركز السياسي للفلسطينيين، كما ستواصل الحركة الوطنية تطورها وإنشاء مؤسساتها في هذا الاطار. وحيال ذلك ستشتد ازمة الفلسطينيين في إسرائيل، إذ لن يتمكنوا من ان يصبحوا جزءا من هذا المركز، أو شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية. وقد يصح الافتراض أن الحركة الوطنية ومركز الكيان الفلسطيني لن يفضلا، هما ايضا، استيعاب الفلسطينيين في اسرائيل شركاء متساوين في الحركة، حتى لو لم يكن ذلك إلا خشية تعقيد العلاقات بين هذا الكيان ودولة اسرائيل، علما بأن كلا من الاغلبية اليهودية ومؤسسات الدولة ستعارض هذه الخطوة. وسيواصل الفلسطينيون في اسرائيل، اذا، العيش في فلسطين التاريخية، وسيبقون على هامش التطورات الفلسطينية المركزية، ولن يكون لهم مناص في هذه الظروف الا اعادة صوغ هويتهم كفلسطينيين كي يتمكنوا من التغلب على هذه الضائقة.

٣ – التماسك الوطني الداخلي: كان بامكان الاقلية الفلسطينية في الوضع المثالي الحصول على المشاركة الكاملة في الدولة، وكان الامر سيعكس روح المطالب التي يرفعها الفلسطينيون في اسرائيل من أجل الحصول على المساواة الشخصية والجماعية داخل اسرائيل. ويحول الطابع الاثني للدولة وسياستها التي تمنع من خلال القوانين الاساسية إمكانية خلق المساواة دون إمكانية تحقيق المساواة. وتستعمل اسرائيل مركبين اثنين لسياستها في التعامل مع العرب، فمن جهة تستعمل اسرائيل المركب الاثني بشكل اساسي ومن ناحية اخرى تستعمل مركبا ديمقراطيا محدودا. وتشدد السياسة الاثنية على فوقية اليهود في كل المجالات. أما السياسة الديمقراطية فتقوم بدمج العرب بشكل محدود، وتخلق احساسا مغلوطا بالتطور الاعتيادي حتى في صفوف مجموعة الأقلية، وتساهم في خلق حالة البلبلة التي وصل إليها افراد الاقلية. وتعيش الاقلية نتيجة لذلك في حالة وجودية خطيرة بدأت بالتغلغل إلى قلب الوجود الجماعي في العديد من المجالات. وتحتوي حالة التأزم هذه أبعادا مختلفة في مجال تطورها، وتنطبق على علاقتها بالدولة وبالشعب الفلسطيني كذلك.

في المجال الداخلي يعيش الفلسطينيون في اسرائيل حالة خطيرة من انعدام الانسجام الداخلي وحالة انقسامات خطيرة على اسس سياسية وطائفية وعائلية وفئوية اخرى. هذه الحالة مرتكزة على اوضاع معيشية صعبة ومقلقة في مجالات عدة اهمها: نمو ديمغرافي مرتفع إلى جانب انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية، تبلور هوية إسرائيلية– فلسطينية جزئية في كل واحد من المركبين، غياب تصور مبلور بخصوص المستقبل المنشود للعرب كجزء من اسرائيل، التعقيد في وضعهم الاجتماعي والسياسي الداخلي، عملية دمقرطة انتقائية/ مشوّهة وأزمة ثقافية عميقة.

ان عدم قدرة الفلسطينيين في اسرائيل على الدخول في مجابهة واقعهم المأزوم، على المستويات الثلاثة، هي الحالة السياسية الملازمة لوضعهم في العقد الاخير، كما في السنة الماضية وعلى الاغلب في السنة القادمة. فمن الواضح بأن اسرائيل الرسمية، والتي تعتقد بأنها قدمت تنازلات "اكثر من اللازم" في مسألة مستقبل الضفة الغربية وغزة، ليست مستعدة لقبول اي حلول وسط في مسألة مستقبل اسرائيل كدولة يهودية، مبنية على الحفاظ على التفوق العرقي لليهود كعامل اساس، وبالتالي مستعدة لسحق ما تبقى من علامات "المواطنة" بالنسبة لمواطنيها الفلسطينيين. كما ان حالة القطيعة السياسية مع الحركة الوطنية الفلسطينية، فعلاً وليس فقط من خلال الخطاب السياسي، هي التهديد الاكبر للجانب الاخر من الوجود الفلسطيني في اسرائيل، وبهذا المجال ليس هنالك اي جهد يستحق الذكر من جانب الفلسطينيين في اسرائيل او قياداتهم. وكل ذلك يضاف الى الوضع المفتت داخلياً وحالة عدم الانسجام كمجموعة واحدة، وبعكس ما يدّعى في الحديث السياسي، بل ان الواقع يشير بوضوح الى انهيار المناعة الوطنية، والسياسية– الجماعية على مستوى المجتمع الفلسطيني في الداخل.

وأخيراً، يتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في اسرائيل بشرط واحد اساسي وبشرط مكمّل ، ولا بديل عن هذين الشرطين وهما: إنتظام الفلسطينيين في اسرائيل كمجموعة وطنية ذات اهداف موحدة واستعمال الوسائل المدروسة من اجل تدعيم الاهداف الموضوعة (طبعا من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الاساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في اسرائيل. وعندما تنتظم هذه الاقلية بشكل سياسي، وليس على شكل احزاب متحاربة وجمعيات وتنظيمات طوعية تسيطر عليها مصالح ورغبات مؤسسيها ومديريها او على

شكل "احزاب عائلية" تخوض الانتخابات المحلية او حتى تتصرف على نفس النمط على مستوى السياسة القطرية، عندها فقط يمكن البدء بالسير على الدرب الطويل من أجل نجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة اصلية في وطنها.

وبداية التغيير في وضع الفلسطينيين في اسرائيل تتعلق بقدرتهم على تنفيذ الخطوة الاولى وهي: انتخاب هيئة عليا لتمثيلهم، يتم انتخابها بشكل مباشر من قبل الجمهور الفلسطيني في اسرائيل بحيث تكون متعلقة بالثقة المباشرة للمصوتين الفلسطينيين في اسرائيل وليس بشكل غير مباشر بانتخابات السلطات المحلية أو انتخابات بواسطة الكنيست. وعلى هذا الجسم التمثيلي الاعلى ان يكون مكونا من عدد ضئيل من الاعضاء (عليه ان لا يتعدى الـ٢٠ عضوا او اقل من ذلك) وأن يشكل اطارا ملائما لنقاش جدي في مسألة مكانة ومستقبل الفلسطينيين في اسرائيل. وسيثير هذا الجسم قضايا جمهور منتخبيه بشكل منظم وأساسي، وستكون لديه القدرة للعمل بشكل منظم في تصميم الرؤية الواضحة بخصوص المكانة المفضلة للفلسطينيين في اسرائيل وسيهتم هذا الجسم بتطوير وسائل نضالية مؤثرة وسبل تجنيد الجمهور الفلسطيني لكي يتحول الى شريك في تعزيز المكانة اللائقة به.

المصادر

مصادر باللغة العربية

بشارة، عزمي (٢٠٠٥). **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، بيروت، دار اشروق.

حيدر علي (٢٠٠٦). "تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، والشركات الحكومية والسلطة المحلية"، لدى حيدر علي (اعداد)، سياسات الحكومة تجاه المواطنين العرب، حيفا، جمعية سيكوي.

سفيرسكي شلومو وياعيل حسون (٢٠٠٥). مواطنون غير مرئيين- سياسات الحكومة تجاه المواطنين البدو في النقب، تل ابيب، مركز "ادفا".

شالوم، ديختر (٢٠٠٠). **تقرير جمعية سيكوي: مساواة ودمج المواطنين العرب في إسرائيل ١٩٩٩-٢٠٠٠**. القدس: جمعية سيكوي.

شحادة إمطانس، (٢٠٠٤). **بطالة وإقصاء: الأقلية الفلسطينية في أسواق العمل في إسرائيل**، حيفا، مدى الكرمل.

غانم، أسعد (٢٠٠٥). الهامشيون في اسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية. رام الله: مدار.

هينيا، ماركوبيتش (٢٠٠٤). "التمثيل الملائم للعرب بما في ذلك أبناء الطائفة الدرزية والشركسية في سلك خدمات الدولة، عام ٢٠٠٣. دولة إسرائيل، مفوضية خدمات الدولة. (ترجم من العبرية من قبل عدالة).

سوفير ميخائيل، اسحق شنيل؛ يسرائيل دوري وَعاص أطرش (١٩٩٥). **المبادرة والتصنيع في المجتمع العربي في إسرائيل**، رعنانا، مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل.

رجا، الخالدي (١٩٩٠). "تبلور اقتصاد عربي في إسرائيل". كميل منصور (محرر)، **الشعب الفلسطيني في الداخل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مصادر باللغة العبرية

- اولتسور، ع(٢٠٠٤). "**سياسة وزارة الصناعة والتجارة والعمل في موضوع تطوير الصناعة والعمل في الوسط العربي**". وثيقة أولية، الكنيست: مركز الأبحاث والمعلومات.
- حيدر، علي(٢٠٠١). "المواطنون العرب في خدمة الدولة"، في تقرير جمعية سيكوي، "**مساواة ودمج المواطنين العرب في اسرائيل ٢٠٠٠-٢٠٠١**"، ص ص ١٧-٣٠.
- حيدر، عزيز(١٩٩٣). "**عقبات أمام تطوير اقتصادي في الوسط العربي**"، رعنانا: المركز العربي اليهودي للتطوير الاقتصادي.
- حيدر، عزيز(٢٠٠٥). "الاقتصاد العربي في اسرائيل: سياسة إنتاج تعلق"، في كتاب حيدر، عزيز. **المجتمع العربي في اسرائيل**. القدس، فان لير.

- يفتحئيل، أورن وأسعد غانم(٢٠٠٤). " في سبيل نظرية حول الأنظمة التكنوقراطية، سياسة انتشار الاثنية-القومية" . في مجلة **مدينا فحبرا** (دولة ومجتمع)، ٤(١)، ص ص ٧٦١-٧٨٨.
- لوستيك، أ. (١٩٨٥). **عرب في دولة يهودية: سيطرة اسرائيل على أقلية قومية**. مفراس، حيفا.
- فارس، أمين(٢٠٠٤). **ميزانية الدولة والمواطنين العرب**. تقرير اجتماعي-اقتصادي، مركز مساواة، حيفا.

مصادر باللغة الإنجليزية

Khalidi, R. (1988). **The Arab Economy** in Israel. New York: Croom helm.

Lewin-Epstien, N.& Semyonov, M. (1994). "Sheltered labor markets, public sector employment, and socioeconomic returns to education of Arabs in Israel". **American Journal of Sociology**, 100 (3), 622-651.

Schnell, I. (1998). "Arab industrial: sales linkages and spatial integration". In: Y. Oren and M. Avinoam (eds.), **Ethnic frontiers and peripheries**. Colorado: Westview Press.

Semyonov, M. & Lewin-Epstien, N. (1994). "Ethnic labor markets, gender, and socioeconomic inequality: A study of Arabs in the Israeli labor force". **The sociological Quarterly**, 35 (1), 51-68.

Shafir, G. (1989). **Land, Labor and the origins of the Israeli-Palestinian conflict 1882-1914**. Cambridge; Cambridge university press.

Zureik, T.E. (1979). **The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism**. London: Routledge and Kegan Paul.